



# الشيوعي



العدد: 15 (أكتوبر 2015) البريد الإلكتروني: [communisme@marxy.com](mailto:communisme@marxy.com) ثمن البيع: 4,00 دراهم، المساهمة: غير محددة

الاشتراكية بالنسبة لهم حلما مستحيل التحقيق.

لكن لم يمر سوى أقل من سنتين، وبالضبط في مثل هذا الشهر، أي شهر أكتوبر، من سنة 1917، حتى اندلعت الثورة الاشتراكية في روسيا، أي في معقل الرجعية الأشد شراسة، وحيث كان حتى أكثر المتفائلين عاجزا عن توقع إمكانية حدوث ذلك. وتمكنت الطبقة العاملة من حسم السلطة وأخذ مصيرها بين أيديها.

الطبقة العاملة العالمية اليوم أقوى بما لا يقاس مما كانت عليه قبل 100 سنة، وهي ليست مستعدة لتحمل فاتورة أزمة الرأسماليين. وقد بدأت بالفعل في التعبير عن ذلك من خلال نهوض عالمي جديد ومبشر للثورة في العديد من المناطق في العالم. قبل حوالي خمس سنوات اندلعت الثورة التونسية وبعدها الثورة المصرية وبعدها العديد من الثورات في العديد من بلدان المنطقة، ومن بينها المغرب مع حركة 20 فبراير، بل حتى إسرائيل نفسها شهدت نهوضا نضاليا للعمال والشباب بشعارات مستمدة من شعارات الطبقة العاملة والشباب المصري.

لكن وبالرغم من كل البطولات والتضحيات كان غياب القيادة الثورية، أي الحزب الماركسي الثوري، عاملا حاسما في فشل تلك الثورات في تحقيق هدفها المتمثل في القضاء على أنظمة الاستغلال والقمع.

وسرعان ما انتقل مركز ثقل الثورة إلى أوروبا نفسها، حيث نشهد غليانا ثوريا في العديد من البلدان، وخاصة اليونان وإسبانيا، والذي عبر عن نفسه على شكل صعود سريع للتيارات اليسارية (حزب سيريزا، حركة بوديموس) وانتخاب اليساري جيريمي كوربين رئيسا لحزب العمال في بريطانيا، الخ. مما يشكل ظاهرة عامة لها نفس الأسباب: أي حاجة الجماهير إلى التغيير وبحثها عن هذا التغيير في اتجاه اليسار.

لكن الأوهام الإصلاحية التي تسيطر على عقول قادة تلك الحركات يجعلها غير قادرة على تقديم منظور ثوري وحل حقيقي للمشاكل العويصة التي تعيشها الجماهير. إن الإصلاحيين أناس يؤمنون بالخرافات والمعجزات إلى درجة الاعتقاد في إمكانية إصلاح الرأسمالية وتقديم حلول جديدة ودائمة لمشاكل الجماهير، المتمثلة في الفقر والبطالة والاستغلال والتلوث الخ، في ظل النظام الرأسمالي. لكن مشروعهم الخيالي هذا سرعان ما يظهر على حقيقته بمجرد ما ينتقل من عالم الخطب والغرف المكيفة والمقالات، إلى عالم التطبيق القاسي، وهو ما حصل مع قادة سيريزا والإصلاحيين وهو ما سيحصل مع الآخرين في بلدان أخرى.

## الإفئاضية:

أيها العمال الطليعيون، أيها الشباب والمتقنون الثوريون، نضع بين أيديكم هذا العدد الجديد من جريدتكم الشيوعي، بعد فترة توقف عن الصدور سببها الإكراهات الهائلة التي تواجه الإعلام الثوري في ظل ظروف النضال الصعبة التي تعرفونها. إن وعينا، في هذا المرحلة العاصفة، التي نشهدها محليا وجهويا وعالميا، بأهمية النظرية ونشر الأفكار الماركسية الثورية هو ما يجعلنا مصريين رغم كل الصعاب على إصدار جريدتنا لنقدم منظورا ثوريا وبديلا اشتراكيا للعمال الطليعيين والشباب الثوري الباحث عن بديل، لأن وضوح الرؤية هو الضمانة ضد السقوط في مستنقع الإحباط والعبثية والكليية والانحطاط الأخلاقي والمعنوي.

إننا نوجد اليوم في خضم المرحلة الأكثر اضطرابا في تاريخ البشرية، الرأسمالية تعيش حاليا أزمتها الدائمة البنوية العميقة، والتي تعتبر أعماق وخطر أزمة تعرفها في تاريخها. إنها تحتضر وتتحلل، وليس كل هذه الحروب والمآسي التي نراها في كل مكان في العالم سوى تمظهر لهذا الاحتضار والتحلل، لكنها، وككل الأنظمة الأخرى التي عرفها التاريخ، ترفض أن تموت وطبقة الرأسماليين الذين لهم المصلحة في بقائها مستعدون لرمي العالم بأسره في هاوية الخراب لكي يحافظوا على امتيازاتهم وثرواتهم التي يراكمونها من كدح ملايين العمال والفلاحين والشعوب المقهورة. وهم، لكي يخرجوا من أزمتهم، يطبقون أقصى برامج التنكش والتجويع ويشنون أشد الهجمات شراسة على مكتسباتنا نحن الفقراء ويشعلون الحروب المدمرة.

ما أشبه اليوم بالبارحة، فقبل 100 سنة بالضبط، أي: سنة 1915، كان العالم غارقا في أتون حرب همجية مدمرة أشعلتها القوى الرأسمالية الامبريالية الكبرى من أجل اقتسام العالم فيما بينها، ملايين القتلى والجرحى والمعطوبين الأبرياء ذهبوا ضحية لجشع الرأسماليين وسعيهم المسعور نحو الربح.

آنذاك بقيت أقلية صغيرة من المناضلين الاشتراكيين الثوريين متشبثين بشعار الثورة الاشتراكية والأمية البروليتارية، بينما سقط البعض في هوة الإحباط واليأس وانتقل البعض الآخر إلى معسكر الثورة المضادة، فصاروا خدما أوفياء للرأسماليين ومشاركين لهم في جرائمهم ضد العمال والشعوب المستعمرة. كان الوضع يبدو ميؤوسا منه لضيفي الأفق والجنباء، وصارت الثورة

إن الأزمة التي نعيشها الآن سببها أن القوى الماركسية ما تزال ضعيفة وصوتها ما يزال غير مسموع على نطاق واسع من طرف العمال والفقراء، بينما قادة الحركة هم إصلاحيون يقصدون الملكية الخاصة وحدود النظام الرأسمالي بالنسبة لهم خط أحمر لا يمكن تجاوزه. هذا الواقع هو ما سيجعل من المرحلة التي نعيشها مرحلة طويلة نسيبا ومؤلمة، مرحلة غليان تنزامن فيها فترات المد الثوري وأروغ الانتصارات، بفترات الجزر وأبشع الهزائم، مرحلة سيرقص خلالها البندول في اتجاه اليسار حينما وفي اتجاه اليمين حينما آخر، وهي مرحلة ستطول ما طالبت حالة ضعف القوى الماركسية الثورية.

إلا أنها مرحلة الصراع التاريخي الحاسم بين معسكر الثورة، الذي يضم العمال والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين والمتقنين الثوريين، أي القوى الحية في المجتمع وكل من هو شريف وجاهل؛ وبين معسكر الثورة المضادة، الذي يضم طغمة الرأسماليين والملاكين العقاريين والحكام الدكتاتوريين وصناع الحروب والمتقنين المرتزقة، من صحفيين و"خبراء" ورجال دين و"مفكرين"، الخ أي كل ما هو متعفن ورجعي.

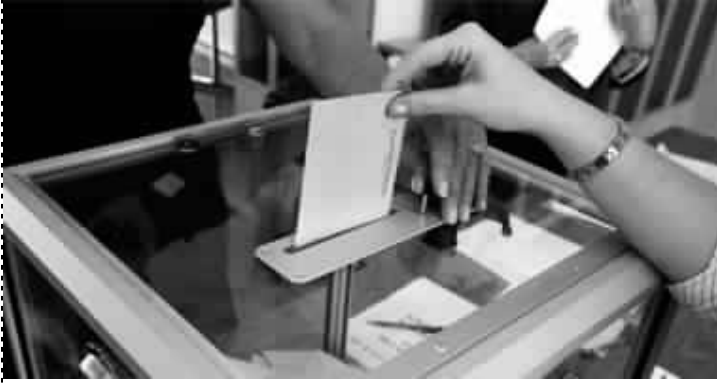
وجيلنا هذا له الحظ في أن يكون الجيل التاريخي الذي في مقدوره حسم الصراع لصالح الاشتراكية ضد الرأسمالية، لصالح الثورة ضد الثورة المضادة، لصالح التقدم ضد الهمجية والخراب.

إننا نقف بوعي وبحزم ووضوح في معسكر الثورة الاشتراكية ضد معسكر الثورة المضادة، وندعو كل المتقنين مع أفكارنا وبرامجنا ومشروعنا، من عمال ومتقنين وشباب ثوريين، إلى الالتحاق بنا وضم قبضتهم إلى قبضتنا في هذا النضال العظيم النبيل والذي هو أهم من الحياة نفسها: النضال من أجل الثورة الاشتراكية!

أيها العمال الطليعيون، أيها الشباب والمتقنون الثوريون، ابتداء من العدد المقبل سيصير اسم الجريدة هو **الثورة**. وذلك لأننا نريد لاسمها أن يكون شعار حرب، مثلما كان اسم جريدة لينين "الشرارة" شعار حرب، وجريدة تروتسكي "الحقيقة" شعار حرب وإعلانا عن هوية واضحة. لقد اخترنا تغيير اسم جريدتنا إلى الثورة لأننا نريد أن تكون فعلا صوت الثورة وترفع راية الثورة عاليا وتخطب جبل الثورة وتوضح طريق الثورة من أجل القيام بالثورة الاشتراكية.

الاشتراكية أو الهمجية  
عاشت الاشتراكية  
فلتسقط الهمجية الرأسمالية

## ما هو موقف الماركسيين من الانتخابات؟



للإجابة عن هذا السؤال لا بد أن نطوي للرفاق الحق في التعبير عن أنفسهم بلسانهم الخاص. كانت الرفيقة أمينة منيب، الأمينة العامة لحزب اليسار الاشتراكي الموحد والقيادية البارزة في فدرالية اليسار والمرشحين الرئيسيين

للقدالية في الانتخابات الحالية قد بنت شريطا لها على **اليوتوب** قالت فيه إن الفدرالية تشارك في الانتخابات الحالية من أجل أن تقول: "كفى، لكي نعيش في بلدنا في أمن وأمان وكرامة".

وكان الكاتب العام لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، الرفيق عبد الرحمان بنعمرو، قد قال في تصريح له لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن «الفيدرالية تخوض هذا الاستحقاق للخروج من دائرة الوعود والشعارات الفضفاضة التي يعاكسها الواقع (...). من أجل تحقيق تغيير جوهري بهذا الشأن وتقديم البديل».

وأوضح أن «الفيدرالية تقترح في هذا السياق بديلا يبنيني على أسس عدة من ضمنها بناء ديمقراطية حقيقية وتدعيم سيادة القانون وضمن استقلال القضاء والنضال من أجل استكمال الوحدة الترابية للبلاد». (موقع: **أحداث.أنفو**)

هذا هو التغيير الذي يقصده الرفاق، تغيير في ظل النظام القائم وليس من خلال القطع معه!! إن الأمر يتعلق هنا بتصور إصلاحي تماما مبني على وهم إمكانية إصلاح النظام القائم ليصير نظاما أفضل "للجميع"، وهم إحداث تغيير فعلي وجدي ("تحقيق تغيير جوهري") في ظروف عيش الجماهير في ظل النظام الرأسمالي القائم (والأدهى في ظل النظام الرأسمالي الملكي الدكتاتوري الحالي). ويعني أن الرفاق والرفيقات في فدرالية اليسار يعتقدون فعلا أنه من الممكن تحقيق "الأمن والأمان والكرامة" عبر الانتخابات.

لا بد أن هؤلاء الرفاق والرفيقات لم يفهموا أي شيء من أي شيء. إنهم لم يفهموا شيئا من كل تجارب الطبقة العاملة طيلة أزيد من قرن ونصف من الانتصارات والهزائم والتي أهم دروسها هو أنه لا يمكن إصلاح النظام الرأسمالي وأن التغيير لا يأتي عبر الانتخابات سواء المحلية أو البرلمانية أو الرئاسية، الخ. وقد كان أهم درس آخر استخلصه ماركس من تجربة كومونة باريس هو أن «الطبقة العاملة لا تستطيع أن تكفني بالاستيلاء على آلة الدولة جاهزة وأن تحركها لأهدافها الخاصة» أهداف من قبيل: "إن نعيش في بلدنا في أمن وأمان وكرامة"، أو "بناء ديمقراطية حقيقية" و"تحقيق تغيير جوهري"، الخ.

لاحظوا أن الحديث يدور هنا عن عدم إمكانية استعمال الدولة البرجوازية لخدمة مصالح الشعب

يكتسي نقاش الانتخابات أهمية كبيرة من وجهة نظر الماركسيين لعدة عوامل من بينها أنها تقدم نظرة عامة عن اتجاهات الرأي العام والمزاج السائد بين الجماهير إضافة إلى القوة النسبية لمختلف الأحزاب، وغير ذلك مما يمكننا من استخلاص بعض الخلاصات السياسية واقتراح تكتيكات العمل. كما أنها تقدم منبرا للتواصل مع الجماهير والدعاية للبرنامج الثوري وفضح الأعياب السياسيين البرجوازيين وحدود الديمقراطية البرجوازية وزيفها، الخ.

والانتخابات الحالية المحلية والجهوية، المزمع تنظيمها يوم 04 شتنبر المقبل، تقدم فرصة لإعادة التأكيد على الموقف الماركسي من الانتخابات، خاصة موقف المشاركة أو المقاطعة، بناء على تحليل ملموس لمواقف التيارات السياسية اليسارية سواء المشاركة: فدرالية اليسار الديمقراطي، أو المقاطعة: النهج الديمقراطي.

بالنسبة للعصوبيين يعتبر نقاش الموقف من المشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها مسألة محسومة سلفا، فمن وجهة نظر بعضهم "الثوريون يقاطعون والإصلاحيون يشاركون"، ومن وجهة نظر بعضهم الآخر "المقاطعة موقف عدمي بينما المشاركة موقف عقلاني". إن بوصلة العصوبيين معطلة ولا تشير إلا إلى اتجاه واحد دائما بينما كل الاتجاهات الأخرى خطأ. لكن الواقع، مع كامل الأسف لهؤلاء السادة والسيدات، أكثر تعقيدا من هذا التبسيط الميكانيكي. الذي لا قدرة له على إيصال صاحبه لأي مكان.

لذلك من الضروري التأكيد على الموقف الماركسي الثوري من الانتخابات وخاصة الموقف من المشاركة أو المقاطعة، متى ولماذا يكون هذا الموقف أو ذاك هو الصحيح، أو العكس. وهذا هو ما سنركز عليه في هذا المقال من خلال تحليل موقف الرفاق في فدرالية اليسار الديمقراطي من جهة، وتحليل موقف الرفاق في النهج الديمقراطي من جهة أخرى، ونقد جوانب القصور فيهما معا.

### فدرالية اليسار الديمقراطي وموقف المشاركة

قررت فدرالية اليسار الديمقراطي، وهي كيان سياسي مكون من ثلاثة أحزاب يسارية هي الحزب الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي، المشاركة في الانتخابات الحالية وقد رفعت لحملتها شعار "كفى! لنعمل جميعا من أجل التغيير".

فيما يتعلق بالشعار لا يمكننا، نحن الماركسيين، سوى أن نعبر عن اتفاقنا معه. فالتغيير هو بالضبط ما يلزم. لا بد من إحداث تغيير ثوري جذري وعميق للمجتمع الحالي واستبداله بمجتمع جديد اشتراكي عادل وديمقراطي. لكن السؤال المطروح هو هل هذا هو ما يقصده الرفاق بالتغيير، وهل يمكن إحداث التغيير الحقيقي عبر الطريق الانتخابي؟

الكادح ولو بعد اندلاع الثورة، فبالأحرى في ظروف الهدوء وبعد انتخابات عادية. ويؤكد لينين بشدة على نفس الخلاصة في كتابه: الدولة والثورة، إذ يضيف: «تتلخص فكرة ماركس في أن واجب الطبقة العاملة هو تحطيم "آلة الدولة الجاهزة" وكسرها، لا الاكتفاء بمجرد الاستيلاء عليها». ويضيف في نفس المرجع، مستشهدا بماركس: «ففي الثاني عشر من أبريل سنة 1871، أي في أيام الكومونة بالذات، كتب ماركس إلى كوغلمان: إذا ما أقيت نظرة إلى الفصل الأخير من كتابي "18 من برومير" رأيت أنني أعلنت أن المحاولة التالية للثورة الفرنسية يجب أن تكون لا نقل الآلة البيروقراطية العسكرية من يد إلى أخرى كما كان يحدث حتى الآن، بل تحطيمها» (التشديد لماركس).

لا نستشهد بماركس ولينين بسبب ميولات سلفية مفترضة، كما يمكن لبعض الرفاق أن يتهموننا، بل لأن الاستفادة من تجارب الحركة العمالية الأمامية مسألة حاسمة من أجل استخلاص الدروس للممارسة العملية والفعل في واقعنا وتلافي السقوط في الكثير من الأخطاء.

ولكي نوضح أن هذا الدرس ليس خاصا بالقرن التاسع عشر وحده، فبالأحرى أن يكون مجرد موقف دوغمائي، سنعمل على الانتقال لدراسة تجارب تحدث اليوم تحت أنظارنا بالفعل. تجارب لانتخابات تمت في ظل ظروف أفضل بكثير من الظروف التي يمكن أن تتم بها في ظل النظام الدكتاتوري القائم بالمغرب.

في فنزويلا تمكن هوغو تشافيز من الوصول إلى السلطة بالفعل سنة 1999 بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التي نظمت سنة 1998، وأعيد انتخابه سنة 2000 لولاية من ستة سنوات. وقد جاء هوغو تشافيز إلى السلطة على أساس برنامج إصلاحي جذري يتضمن هو أيضا أو هاما تقوم على إمكانية تحقيق تحسين جذري في أوضاع عيش الجماهير على أساس الرأسمالية ودون إحداث قطيعة مع النظام الرأسمالي. كان هو أيضا يعتقد فعلا أنه بالإمكان إيجاد طريق ثالث بين الرأسمالية والاشتراكية، طريق يمكن من خلال السير فيه تحقيق التعليم العمومي المجاني للجميع وتوفير الخدمات الصحية والسكن والعمل والغذاء للجميع دون مصادرة أملاك أصحاب الأبنك والشركات الكبرى والقطع مع الرأسمالية والإمبريالية.

وفي نفس السياق وبمجرد نجاح سيريزا في الانتخابات قال رئيس البرلمان الأوروبي، مارتن شولتز، «إن رئيس الوزراء اليوناني الجديد رجل براغماتي، ولا بد من قبول مزيد من التنازلات، للتوصل إلى اتفاق مع الحكومة اليونانية الجديدة»، وأنه أجرى «محادثة هاتفية مطولة مع رئيسها تسييراس، أكد فيها إن رئيس الوزراء اليوناني يدرك جيداً ضرورة القيام بحزمة إصلاحات واسعة في السياسة الخارجية والداخلية في اليونان». وأنه «ليس من المتوقع أن تنتكر اليونان لالتزاماتها تجاه الاتحاد الأوروبي، لحاجتها لشركاء، ولعدم وجود بدائل للضغط على المؤسسات الدولية المالية. لذا، ستكون التنازلات مشتركة من الطرفين، بغض النظر عن البرنامج المتطرف الذي وضعه حزب سيريزا، طوال حملته الانتخابية».

حسنا قد يكون موقف البرجوازيين وأصحاب الأبنك اليونانيين أفضل، ولعل مشاعرهم "الوطنية" و"الديمقراطية" ستدفعهم إلى الاحتجاج على هذا الإذلال وهذا الخرق السافر لأبسط مبادئ الديمقراطية، أي حق الأغلبية في التقرير في السياسات التي تراها صحيحة.

بمجرد صعود سيريزا إلى السلطة نظم أصحاب الأبنك وكبار الرأسماليين حملة تخريب فضيحة للاقتصاد، تمثلت في إغلاق المصارف وتهريب الأموال. وكان عديدون من أصحاب الملايين اليونانيين قد اجتمعوا مع رئيس الوزراء البلغاري، بويكو بوريسوف، لمعرفة الشروط المطلوبة للاستثمار في بلاده، والتعرف على مناخ العمل في رومانيا، أيضاً، باعتبار الدولتين عضوين في الاتحاد الأوروبي، ما يسهل نقل أعمالهم إليهما بيسر حال فوز حزب سيريزا، وتردي مناخ العمل في اليونان. هذه هي الديمقراطية البرجوازية في أبهى صورها.

وفي مواجهة هذه الضغوط لجأ تسييراس الذي يؤمن، مثل أصدقائنا في الفدرالية، بالقدرة السحرية للديمقراطية البرجوازية على تقديم الحلول، وأن النظام الرأسمالي هو أفضل العوالم الممكنة بعد إدخال بعض الإصلاحات عليه، بطبيعة الحال، (لجأ) إلى تنظيم استفتاء شعبي حول الموقف من التقشف، فصوتت الجماهير اليونانية بأغلبية ساحقة (61,31%) ضد التقشف ودعمًا للحكومة المنتخبة.

لو كان تسييراس وقادة سيريزا الآخرون ماركسيين لكانوا قد استعملوا هذا الدعم الجماهيري الهائل لصالح إحداث تغيير جذري للمجتمع، تغيير يقوم على إعلان رفض أداء الديون ومصادرة الأبنك والشركات الكبرى ووضعها تحت الرقابة العمالية الشعبية وتطبيق مخطط اقتصادي اشتراكي موجه لخدمة مصالح الأغلبية الساحقة وليس تلك الأقلية من الطفيليات التي تتحكم في كل شيء اليوم. وفي مواجهة ضغوطات الإمبرياليين الأوروبيين وخاصة الطبقة الحاكمة الألمانية، كان سيوجه نداء أمميا للطبقة العاملة الأوروبية والعالمية للتضامن مع الشعب اليوناني وحقه في تقرير المصير، بهذه الطريقة كانت اليونان لتكون شرارة انطلاق الثورة الاشتراكية في اليونان وأوروبا والعالم.

هذا الدرس نفسه تأكد مرارا وتكرارا في العديد من التجارب التي يضيق المجال لتحليلها ودراستها كلها بشكل مفصل، لكن يمكننا أن نشير على سبيل المثال إلى تجربة اليونان.

شهدت اليونان في الأشهر الأخيرة، كما يعلم الجميع، تنظيم انتخابات أسفرت عن فوز ساحق لحزب سيريزا اليساري بقيادة تسييراس. لقد صعد هذا الحزب وزعيمه إلى السلطة عبر الانتخابات وعلى أساس برنامج معارض لسياسة التقشف التي طبقتها قبله كل الحكومات السابقة ومحاربة الفساد وتقديم المساعدات للفقراء، وحتى إعفائهم من دفع فواتير الطاقة الكهربائية، ورفع الحد الأدنى للرواتب إلى 750 يورو، الخ. أي مجرد برنامج إصلاح لا يهدف مطلقاً لإحداث "تغيير جوهري" في المجتمع.

لقد تمت تلك الانتخابات في بلد "ديمقراطي حقيقي" (بمفهوم رفاقنا في الفدرالية)، بلد تتجاوز ديمقراطيته بكثير سقف "الملكية البرلمانية" التي تعتبر منتهى أمل بعض الرفاق، وليس في ظل النظام الدكتاتوري القائم حالياً بالمغرب. إنها انتخابات تمت في الاتحاد الأوروبي: "واحة" الديمقراطية في العالم. فماذا كانت النتيجة؟

بمجرد وصول حكومة سيريزا إلى السلطة انخرطت البرجوازية اليونانية والأوروبية وكل وسائل الإعلام البرجوازية و"مراكز الدراسات والأبحاث" و"الخبراء" في حملة إرهاب سياسي وابتزاز فضيحة ضدها من أجل إخضاعها للسياسات التقشفية وإجبارها على التخلي عن برنامجها الأصلي.

وجهت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، تهديدا مباشرا وواضحا لليونان وطالبتها "بتنفيذ التزاماتها في مجال الإصلاحات الاقتصادية"، و"ضرورة عمل الحكومة الجديدة لتحقيق النمو الاقتصادي، والامتثال لالتزاماتها".

كما أكد شتييفان زيبيرغ المتحدث باسمها أن ألمانيا "ترغب ببقاء اليونان عضواً في نادي اليورو"، مما يمثل تهديدا دبلوماسيا مروعا لكنه رغم ذلك تهديد واضح ووقح بإمكانية طرد اليونان إن لم تقبل بتنفيذ الأوامر. وأكد فولفغانغ شوبيلي، وزير المالية الألماني، على الإبقاء «على التزامات اليونان بشأن إجراء الإصلاحات، بغض النظر عن طبيعة الحكومة المقبلة. وأنه لا توجد نية لدى ألمانيا لشطب ديون اليونان».

"تنفيذ الالتزامات بغض النظر عن طبيعة الحكومة" هذا هو جوهر الديمقراطية البرجوازية في "واحة" الديمقراطية، أي في الاتحاد الأوروبي نفسه، وعلى لسان أفضل "رسل الديمقراطية" في عصرنا الحالي، وعلى رأسهم ممثل الطبقة الرأسمالية الألمانية. أي مهما كان البرنامج الذي صوت عليه الشعب، ومهما كانت الوعود التي قدمت للجماهير، ومهما كانت طبيعة الحكومة التي تصل إلى السلطة، يسارية كانت أو يمينية، ومهما كانت نواياك، فإن القرار يعود أولاً وأخيراً لأصحاب الأبنك وكبار الرأسماليين، أي هؤلاء الطفيليات الذين يعيشون على حساب المجتمع والذين لم ينتخبهم أحد أبداً.

لكن التجربة اليومية أثبتت له وللجماهير الشعبية المناصرة له أن هذا مستحيل. حيث شن أصحاب الرأسمال والشركات الكبرى وأسيادهم الرأسماليون حملة تخريب ممنهج للاقتصاد واستعملوا كل ما في أيديهم من ثروات ووسائل إعلام وعلاقات مع كبار المسؤولين في الدولة من أجل الإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً.

وسنة 2002 نظم مصاصو دماء البشر هؤلاء انقلاباً عسكرياً كان سيدخل البلاد في مرحلة قمع عسكري وحشي، يشبه ذلك الذي شهدته التشيلي بعد الإطاحة بحكومة سلفادور ألييندي (الذي كان هو أيضاً قد وصل إلى السلطة عبر الانتخابات وكانت له هو أيضاً نفس الأوهام). لم ينفذ الثورة سوى الطبقة العاملة وحلفاؤها من فقراء المدن والقرى، الذين خرجوا إلى الشوارع للدفاع عن حكومتهم ورئيسهم. بينما جميع القوى البرجوازية "الديمقراطية" ووسائل الإعلام "الديمقراطية" وكل الحكومات الإمبريالية "الديمقراطية" (وخاصة الحكومة الأمريكية)، ساندوا الانقلابيين ونظامهم.

ورغم فشل هذا الانقلاب لم تتوقف مؤامرات الطبقة البرجوازية ودولتها وأسيادها الإمبرياليون ضد الحكومة البوليفارية، إذ استعملوا كل الوسائل البرلمانية وخارج البرلمانية، المشروعة وغير المشروعة، من أجل الإطاحة بالحكومة البوليفارية وتخريب مشاريعها وإفشال سياساتها الموجهة لتحسين شروط عيش وعمل الجماهير. فبالإضافة إلى المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات وممارسة المعارضة داخل المؤسسات، نظمت المعارضة الرجعية المعادية للثورة الكثير من حملات إغلاق المصانع واحتكار المواد الغذائية وتهريب الأموال ونشر الفوضى عبر ميليشيات شبه عسكرية فاشية، الخ.

لم يكن هوغو تشافيز ماركسياً، لكنه كان مناضلاً ديمقراطياً جذرياً نزيهاً، وهذا كافياً لكي يجعله يتوصل بتجربته الخاصة إلى نفس الخلاصة التي يدافع عنها الماركسيون، أي أنه لا يمكن إصلاح الرأسمالية، وأنه لا يوجد طريق ثالث بين الرأسمالية والاشتراكية، وأنه لا يمكن إحداث تغيير حقيقي جوهري عبر الانتخابات والمؤسسات النابعة عنها، بل فقط عبر المبادرة المباشرة للطبقة العاملة وحلفائها، وأن الحل الوحيد الممكن يمر بالضرورة عبر إسقاط الرأسمالية ودولتها وبناء الاشتراكية.

هذه هي الخلاصة التي توصل إليها هوغو تشافيز، وهذا هو البرنامج الذي دافع عنه المناضلون الماركسيون واستمروا يشرحونه باستمرار (انظر مثلاً مقال المنظر الماركسي والقيادي في التيار الماركسي الأممي الآن وودز: موضوعات حول الثورة والثورة المضادة في فنزويلا)

لكن هوغو تشافيز لم يسر على هذا الطريق حتى النهاية، وسرعان ما ظهرت حدود المشروع الديمقراطي الجذري الذي دافع عنه، وتأكدت حقيقة أنه لا يمكن أبداً استعمال الدولة البرجوازية ومؤسساتها لتحقيق التغيير ضد البرجوازية أو معها. وأنه لا يمكن أبداً أن يتم تحقيق تغيير حقيقي "جوهري" في ظل الرأسمالية ودون القطع معها.

لأعضائها، لكن بوظيفتها العضوية في المجتمع البرجوازي. الحكومة في الدولة الحديثة هي أساساً منظمة للهيمنة الطبقية، التي يعتبر لعبها لدورها واحد من أهم شروط وجود المجتمع الطبقي. بدخول اشتراكي إلى الحكومة واستمرار وجود الهيمنة الطبقية، لا تحول الحكومة البرجوازية نفسها إلى حكومة اشتراكية، لكن الاشتراكي يحول نفسه إلى وزير برجوازي.»

وفي ختام هذا الفصل نقول إن مشاركة الرفاق في الانتخابات بكل هذا الكم من الأوهام مع الأسف يجعلهم غير قادرين على تحقيق أية استفادة للنضال ضد الدكتاتورية والرأسمالية ولا لعملية تطوير الوعي لدى الجماهير. وسينتهي بهم المطاف إلى السقوط في براثن النظام القائم الذي سيستعملهم كقطع غيار ليرمي بهم جانبا بعد استنزافهم. بعض الوصوليين سينتهي بهم المطاف في المناصب المربحة ويحققون لأنفسهم "تغييرا جوهريا" في أوضاعهم الشخصية، بينما سينتهي المطاف بالحركة ككل في الغرق في الأزمات. ليس هذا تنبؤا معتمدا على قراءة الكف، بل هو منظور مبني على دراسة علمية لمصير مختلف الحركات والأحزاب الإصلاحية التي صارت على نفس الخط سواء في المغرب أو أمميا.

### النهج الديمقراطي وموقف المقاطعة

مقابل موقف المشاركة في الانتخابات الذي تبنته أحزاب فدالية اليسار، أعلن حزب النهج الديمقراطي أنه سوف يقاطعها وسيدعو الجماهير إلى مقاطعتها. وذلك من خلال نداء رسمي (منشور في جريدة النهج الديمقراطي، عدد: 201، 16 غشت 2015 ص: 16) وتصريحات العديد من قياديه.

وبالفعل انخرط مناضلوه ومناضلاته، بالعديد من المدن، في حملة نشيطة للدعوة إلى مقاطعة الانتخابات. وهي الحملة التي واجهتها قوات القمع باعتقال العديد من المناضلات والمناضلين والتضييق عليهم بجميع الطرق، بما فيها استعمال الإعلام الرسمي والأبواق المأجورة لشن حملة من التشويه والأكاذيب. مما يزيد في فضح الطبيعة الحقيقية للنظام القائم باعتباره نظاما دكتاتوريا مطلقا بقناع ديمقراطي مزيف.

حيثيات المقاطعة كما شرحها الرفاق تتمثل حسب النداء في كون هذه الانتخابات «تجري في أجواء تتميز باستمرار قمع كافة الفئات المناضلة والقوى الديمقراطية... وكون هذه الانتخابات تفتقد لشروط النزاهة، كما أنها تهدف لتلميع صورة المخزن... وإعطاء الشرعية لسياسات الاستغلال والقمهر... إضافة إلى أنها تتم تحت إشراف فعلي لوزارة الداخلية عوض هيئة وطنية مستقلة، وعلى أساس لوائح مطعون في سلامتها وتقسيم مخدوم غير متوازن. ثم أنها تفرز هيئات "منتخبة" قلصت صلاحياتها إلى أبعد الحدود» (جريدة النهج الديمقراطي، عدد 201، ص: 16)

ولأن هذه المؤسسات «محدودة بفعل غياب قواعد النظام الديمقراطي في تدبير الشأن العام يسمح بالديمقراطية المباشرة ويسمح بالإشراك الواسع والمستمر للمواطنين والمجتمع المدني

ففي تصريح الرفيقة أمينة منيب في نفس شريط الفيديو، نجدها تقول: «عندنا أناس نزهاء، عندنا أناس أكفاء عندنا أناس عندهم أفكار جيدة لكي تلتحق بلادنا بركب التنمية [...] من أجل أن نقضي على الفقر والتهميش [...] نحن أناس معقولون أنقياء لا نكذب عليكم».

كما صرح الرفيق بنعمرو لوكالة المغرب العربي للأنباء أن: الفيدرالية «لن تتعامل في هذا الاستحقاق مع الأعيان ولن تقبل تركيبة مترشحين قادمين من أحزاب أخرى»، وأكد على الأهمية البالغة التي تكتسيها مصداقية من يسهرون على تطبيق هذه البرامج وارتباطهم بالشعب. وأن حزبه «لن يستغل هذه الانتخابات من أجل تحقيق مصالح ذاتية». فيتم اختصار كل شيء في النوايا والطيبة والمميزات الشخصية للمرشحين ومصداقيتهم، الخ !!!

نحن لسنا هنا لنشكك في نزاهة الرفاق ولا في النوايا الطيبة التي تحرك الكثيرين منهم، لكن النقاش الذي نحن بصدده يدور حول النظام الدكتاتوري القائم وإمكانية إصلاحه، وحول إمكانية استعمال المؤسسات النابعة عن انتخاباته من أجل تحقيق التغيير لصالح الجماهير، إن النقاش الذي نحن بصدده هنا يدور حول الرأسمالية وإمكانية إصلاحها خاصة في مرحلة انحطاطها.

هذا مستحيل، ولو تعمن الرفاق ولو قليلا في التجارب الغنية والأمثلة الكثيرة التي يقدمها لنا الواقع لتوصلوا بسهولة إلى هذه الخلاصة. لكنهم عاجزون عن ذلك، أو لا يرغبون في ذلك !

ليس كل من انتهى بهم المطاف خدما أوفياء للرأسمالية والنظام الدكتاتوري بالمغرب وعالميا، أناس سيؤون ووصوليون ومنحطون. قد يوجد بينهم العديد من الأشخاص ذوي النوايا الحسنة، الذين حاولوا مخلصين فعلا إصلاح النظام لكي يصير "أفضل للجميع" وتحقيق تحسينات اقتصادية وسياسية للجماهير الكادحة. لكنهم وبغض النظر عن نواياهم انتهوا إلى أن يصيروا مجرد قطع غيار للنظام القائم، وخونة وخدم أوفياء للنظام القائم. لأن هناك قانون يقول: إنك إن قبلت بالرأسمالية لا بد لك أن تقبل بقوانينها.

وقوانينها خاصة في المرحلة الحالية التي نعيش هي تدمير الإصلاحات وتحميل الجماهير فاتورة خروج الرأسمالية من أزمتها عبر فرض سياسات التقشف والاقطاعات، وما إلى ذلك.

وهذا ما يفسر لماذا صارت حتى الإصلاحات التي تحققت في الماضي هدفا للتدمير من طرف الحكومات المتتالية على السلطة، سواء اليمينية أو اليسارية، بغض النظر عن نوايا أعضائها وهذا ما سبق لنا أن شرحناه في نقاش التجربة اليونانية.

ونعتقد أنه من المفيد هنا أن نرد على الرفيقة أمينة منيب بما قالته الرفيقة روزا ليكسمبورغ حول السمات الفردية وقدرتها على تغيير السياسات داخل إطار الدولة لبرجوازية، وذلك في سياق شرحها لموقفها من مشاركة ميلليران في الحكومة، حيث قالت: «إن سمة الحكومة البرجوازية لا تتحدد بواسطة السمات الشخصية

لكن تسيير اس وبقية قادة سيريزا إصلاحيون، إيمانهم بقدرسية الملكية الخاصة وبحق الأقلية البرجوازية في التحكم في مصير المجتمع واعتصاره لخدمة مصالحها لا يتجاوز سوى انعدام تقنهم في الطبقة العاملة وقدرتها على تغيير المجتمع وتسييره بشكل أفضل من السادة البرجوازيين. لذلك فإنهم في النهاية استسلموا وخانوا وعودهم وخانوا الجماهير التي أوصلتهم إلى السلطة وصاروا مجرد خدم لأسيادهم الرأسماليين يطبقون نفس السياسات التقشفية التي طالما نددوا بها سابقا.

ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من كل هذا؟ هناك الكثير من الدروس بطبيعة الحال، لكن أهمها هو استحالة إصلاح الرأسمالية من الداخل، خاصة في مرحلة انحطاطها، وأن الانتخابات ليست وسيلة لتغيير المجتمع أو تحقيق تحسين جدي و"جوهري" في شروط عيش وعمل الجماهير الكادحة.

نقول هذا عن الانتخابات في دول الديمقراطية البرجوازية وعن المؤسسات المنتخبة في دول الديمقراطية البرجوازية، حيث يتم على الأقل احترام الشكليات، فما بالك بالانتخابات في ظل النظام الدكتاتوري الملكي القائم بالمغرب، والمؤسسات النابعة عنه !

يعلم الجميع أن كل السلطات الفعلية، في ظل النظام القائم بالمغرب، محتكرة في يد القصر ومجالس الشركات الكبرى والأبنك وخاصة شركات الملك وأبنائه، إلى جانب مؤسسات صنع القرار في الدول الإمبريالية. أما المجالس "المنتخبة" والبرلمان وحتى الحكومة فهي في الواقع مؤسسات بدون صلاحيات حقيقية ومهمتها فقط تنفيذ القرارات الصادرة من فوق.

يعلم الجميع أن المجالس المحلية رهينة في يد "سلطة الوصاية" والأميرين بالصرف، وهي التي ليست سوى وزارة الداخلية والولاة والعمال، وبالتالي ليست لديها حتى وهم الاستقلالية.

إن ما يصرح به الرفاق يجعلنا نتساءل بحيرة حقيقية: هل حقا يؤمن الرفاق بالفعل بأنه من الممكن إحداث تغيير جدي من خلال الانتخابات التي يشهد أصحابها أنفسهم على تزويرها وزيفها؟ هل يعتقد الرفاق حقا بإمكانية التغيير وتحقيق الأمن والأمان ومحاربة الفساد الخ الخ من خلال المؤسسات الشكلية التي تنتج عن الانتخابات الشكلية؟ إذا كانوا فعلا يعتقدون في ذلك فتلك مصيبة عظيمة، أما إذا كانوا لا يؤمنون بذلك ومع ذلك يرددون هذا الكلام الفارغ وينشرون الأوهام فإنهم سيكونون بوعي أو غير وعي مشاركين موضوعيا في جريمة شرعة نظام الفساد والاستبداد والاستغلال.

هذه الحقائق واضحة للجميع لكن الرفاق والرفيقات في الفدرالية لا يستطيعون استيعابها مع الأسف. وهذا ما يتضح جليا من خلال تأكيدهم على "المميزات الشخصية" لمرشحهم حيث يقسمون بأنهم ليسوا مثل الآخرين، وأنهم نزهاء وجدديون وما إلى ذلك. وكان المسألة تتعلق بالنفسيات والأخلاق والسمات الفردية للمرشحين.

لكن الماركسيين رغم ذلك يشاركون. يقول لينين: «لقد اشتركنا نحن البلاشفة في أشد البرلمانات عدا للثورة، وقد برهنت التجربة أن مثل هذا الاشتراك لم يكن مفيدا وحسب، بل كان ضرورياً أيضاً لحزب البروليتاريا الثورية، بالضبط بعد الثورة البرجوازية الأولى في روسيا (1905) من أجل التحضير للثورة البرجوازية الثانية (فبراير 1917) وبعد ذلك للثورة الاشتراكية (أكتوبر 1917)».

إن الماركسيين يعلمون زيف الديمقراطية البرجوازية وكونها مجرد دكتاتورية للأقلية من الطفيليات على الأغلبية الساحقة من المنتجين الحقيقيين في المجتمع وهذا ما يجعلهم يناضلون من أجل إسقاط الدولة البرجوازية واستبدالها بدولة الديمقراطية العمالية، دولة مجالس العمال والفلاحين وعموم الكادحين. لكن هذا لا يمنعهم من المشاركة في الانتخابات في ظل الرأسمالية، بل على العكس تماما يعتبر هذا واحدا من أهم الدواعي التي تدفعهم إلى المشاركة فيها. إذ ليس كافيا بالنسبة للماركسيين أن يكونوا هم على وعي بزيف الديمقراطية البرجوازية وبأن الدولة البرجوازية أداة لدكتاتورية الرأسماليين على الطبقة العاملة وبأن البرلمان والمجالس "المنتخبة" ليست سوى أوساط للثروة وخداع الجماهير والاعتناء غير المشروع على حسابها، بل من الضروري عليهم أن يتبنوا التكتيكات المناسبة لكي يجعلوا الجماهير تقتنع من خلال تجربتها الخاصة بصحة هذا الموقف. عليهم أن يجعلوا الجماهير ترى في الممارسة حدود الديمقراطية البرجوازية ومؤسساتها والعمل على تفجيرها من الداخل.

إن المشاركة في الانتخابات بالنسبة للماركسيين تعني استخدام الحملات الانتخابية لممارسة الدعاية في أوساط الجماهير التي لم يكن بإمكانهم الوصول إليها بالطرق العادية. لا يدخل الماركسيون الانتخابات لكي يفوزوا فيها، أو لكي يزرعوا الأوهام في نزاهتها وصلاحيات المؤسسات التي تسفر عنها، بل لكي يستخدموها كمنبر للتواصل مع أبناء طبقتهم وفصح الأعياب رجال السياسة البرجوازيين وشرح برنامجهم الثوري على أوسع نطاق ممكن.

وحول أهمية الانتخابات من وجهة نظر الماركسيين يقول إنجلز في مقدمته لكتاب "الصراع الطبقي في فرنسا" سنة 1895، : «إذا كانت الميزات الوحيدة للانتخابات الحرة هي أنها تسمح لنا بحصر أعدادنا كل ثلاث سنوات ومن خلال الزيادة الكبيرة والسريعة لأصواتنا تزيد بنفس الدرجة ثقة العمال في النصر وإحباط أعداؤنا وتصبح بالتالي أفضل أداة للدعاية وإنها توضح لنا بشكل دقيق مدى قوتنا وقوة أعداؤنا وبالتالي تصبح مؤشر لا يعلو عليه لتحديد تحركاتنا فهي تحمينا من التسرع غير المناسب أو التأخر غير المناسب. إذا كانت هذه هي الميزات الوحيدة التي نجنيها من الانتخابات لكانت كافية. ولكنها فعلت أكثر من ذلك بكثير، ففي الدعاية الانتخابية يتاح لنا وسيلة فريدة في الارتباط بالجماهير في المناطق التي لازالوا فيها بعيدين

بونابارت"، حيث يقول، في سياق شرحه لدروس كومونة باريس 1871، إنه: «وبدلا من البت مرة كل ثلاث سنوات أو ست في مسألة معرفة أي عضو من الطبقة المسيطرة يجب أن يمثل ويقمع الشعب في البرلمان، كان يجب على حق الانتخاب العام، بدلا من ذلك، أن يخدم الشعب، المنظم في الكومونة قصد البحث لمؤسسته عن عمال ومراقبين ومحاسبين، كما يخدم حق الانتخاب الفردي لهذا الغرض أيأ كان من أرباب العمل».

ويعلق لينين على هذا الموقف قائلا: «إن هذا النقد الرائع للبرلمانية، المكتوب في سنة 1871، قد غدا الآن هو الآخر، بفضل سيطرة الاشتراكية - الشوفينية والانتهازية، في عداد "الكلمات المنسية" من الماركسية. البت مرة كل عدة سنوات في مسألة معرفة أي عضو من الطبقة السائدة سيقوم بقمع الشعب في البرلمان، - هذا هو الجوهر الحقيقي للبرلمانية البرجوازية، ليس فقط في الملكيات البرلمانية الدستورية، بل كذلك في الجمهوريات الأوسع ديمقراطية». (لينين: الدولة والثورة)

الانتخابات من وجهة نظر ماركس وإنجلز ولينين ليست، في آخر المطاف، سوى "حق" تنتجه البرجوازية للجماهير للبت مرة كل ثلاث سنوات أو ست في مسألة معرفة أي عضو من الطبقة المسيطرة يجب أن يمثل ويقمع الشعب في البرلمان، هذا هو «الجوهر الحقيقي للبرلمانية البرجوازية، ليس فقط في الملكيات البرلمانية الدستورية، بل كذلك في الجمهوريات الأوسع ديمقراطية». (التشديد من عندنا)

ويضيف قائلا: «أمعنوا النظر في أي بلد برلماني من أمريكا حتى سويسرا ومن فرنسا حتى إنجلترا والنرويج وغيرها، تروا أن عمل "الدولة" الحقيقي يجري وراء الكواليس وتنفذه السدواوين والمكاتب وهيئات الأركان. ففي البرلمانات يكتفون بالهذر بقصد معين هو خداع "العامّة"». (لينين: نفسه)

هذه هي حقيقة الانتخابات البرجوازية والمؤسسات النابعة عنها. أما السلطة الحقيقية فموجودة وراء الأبواب المغلقة لمجالس إدارة الأبنالك والشركات الكبرى، في يد كبار البرجوازيين والجنرالات، أي كائنات ومؤسسات لم ينتخبها أحد ولا يستطيع أحد محاسبتها أو ممارسة الرقابة الفعلية عليها.

لذا فلو كان الماركسيون يضعون شرط توفر "النزاهة" في الانتخابات وشرط توفر "صلاحيات حقيقية" للمؤسسات البرلمانية والمجالس المحلية وشرط عدم استعمال "المال الحرام" وتوقف القمع، الخ من الشروط التي يضعها الرفاق في النهج الديمقراطي لكي يشاركون في الانتخابات، لما شارك ماركسي أو اشتراكي ثوري أبدا في أية انتخابات في ظل الدولة البرجوازية، لا الآن ولا في الماضي ولا في المستقبل، ما دامت الرأسمالية قائمة ودولها قائمة، ليس هنا بالمغرب فقط بل كذلك في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما.

والسياسي الحقيقي (الطبيعي) في تدبير الشأن العام المحلي» (حفيظ إسلامي: الأحزاب المشاركة في الانتخابات رهان التغيير بين الوهم والاستحالة. جريدة النهج الديمقراطي، نفسه، ص: 6)

لا يسعنا بطبيعة الحال إلا أن نعبر عن اتفاقنا الكامل مع الرفاق في تحليلهم للظروف العامة التي تجري في ظلها هذه الانتخابات، والتي تتميز فعلا باستمرار القمع، واتفاقنا معهم كذلك في الموقف من الطبيعة المزيفة لهذه الانتخابات وصورية المؤسسات النابعة عنها.

لكن السؤال هو ما علاقة كل هذا بالموقف من المشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها؟ من الضروري والجيد ألا يمتلك الماركسيون أية أوهام بخصوص طبيعة النظام القائم الذي هو نظام دكتاتوري رأسمالي ليست شعاعات الديمقراطية بالنسبة له سوى قناع لإخفاء وجه الاستبداد البشع. لكن من الضروري أيضا ألا يمتلك الماركسيون أية أوهام بخصوص إمكانية وجود انتخابات نزيهة في ظل الرأسمالية، حتى في دول الديمقراطية البرجوازية النموذجية، بأوروبا والولايات المتحدة، الخ. ولا أية أوهام بخصوص وجود صلاحيات حقيقية للبرلمانات والمجالس المنتخبة في ظل الدول الرأسمالية.

للوهلة الأولى يبدو موقف الرفاق في النهج الديمقراطي بمقاطعة الانتخابات لكونها "لا تتوفر على شروط النزاهة ولا تسفر عن مؤسسات ذات صلاحيات حقيقية" وغير ذلك من الشروط، وكأنه موقف ثوري جدا وعلمي، لكن الواقع شيء آخر تماما. فمن حيث الجوهر وإن كان هذا الموقف يعبر عن رفض قاطع صحيح "للماركسية" المزيفة للنظام الدكتاتوري القائم بالمغرب، فإنه يتضمن في المقابل وهما بإمكانية توفر هذه الشروط في ظل الرأسمالية ودولتها، بينما الحقيقة هي أن الديمقراطية البرجوازية في كل مكان هي شكل حكم الطبقة البرجوازية وتأييد سيطرتها، ولا يمكنها أبدا لا في فرنسا ولا في ألمانيا ولا في الولايات المتحدة الأمريكية، الخ، أن تسفر عن سياسات ومؤسسات معادية للطبقة السائدة، أو تمثل تهديدا جديا لمصالحها ولسيطرتها.

كل الانتخابات في ظل الدول البرجوازية هي انتخابات غير نزيهة ولا يمكنها أبدا أن تكون نزيهة. هناك طبعا فروق في الدرجة والشكل لكن من حيث الجوهر كل الانتخابات التي تتم في ظل الرأسمالية هي انتخابات لصالح الطبقة البرجوازية ولخدمة البرجوازية. ليست هناك ديمقراطية فوق الطبقات، وتسفر بالضرورة عن مؤسسات في خدمة البرجوازية. وفي كل مكان تستعمل البرجوازية وأحزابها ملكيتها للثروات واحتكارها لوسائل الإعلام والمطابع ودور النشر من أجل تشكيل الرأي العام وخداع الجماهير ليس خلال الحملة الانتخابية وحدها، بل كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة.

عمل ماركس على توجيه نقد عميق وجذري للديمقراطية البرجوازية، وهذا ما نجده واضحا بالخصوص في كتابه "18 من برومير لويس

سواء قبل أو بعد ظفر البروليتاريا بالسلطة السياسية. وأما أن هذه الانتخابات قد أعطت نتائج سياسية قيمة للغاية (ومفيدة للبروليتاريا فائدة قصوى)، فهذا ما أجرؤ على الأمل بأنني قد أثبتته في المقالة المذكورة أعلاه، والتي تحلل المعطيات المتعلقة بانتخابات الجمعية التأسيسية في روسيا تحليلاً وافياً».

وفي سياق تبرير قرار المقاطعة قال الرفيق مصطفى البراهمة أن العامل المحدد «في اتخاذ موقف المقاطعة أن الطبقات الشعبية والطبقة العاملة وعموم الكادحين من خلال وعيهم الحسي ومن خلال تجربتهم على مدى سنوات من الانتخابات الشكلية أدركوا أن لا رهان فيها ولا وظيفة لها غير إضفاء الشرعية على نظام الاستبداد والحكم الفردي لذلك هم يقاطعونها أو على الأقل يستنكرون عن المشاركة فيها».

(جريدة النهج الديمقراطي، نفسه، ص 8)

نعم هذا صحيح: إن الجماهير الشعبية بالمغرب تقاطع بشكل ساحق الانتخابات. تقاطع بنسبة تتجاوز 80%! لكن هل تقاطع الجماهير فعلاً لأنها أدركت أنها "انتخابات شكلية لا رهان فيها ولا وظيفة لها غير إضفاء الشرعية على نظام الاستبداد والحكم الفردي"؟ أه كم كان النضال ضد النظام القائم وضد الدولة البرجوازية القائمة سهلاً لو كان هذا صحيح، لكنه ليس صحيحاً مع الأسف! إن الجماهير التي تقاطع الانتخابات تقاطعها لأن "فيها غير الشلاهية والكاذبة" ولأن "الأحزاب كلها غير الشفارة والوصوليين"، وقد يقول بعض المقاطعين: "كلهم شفارة، ما كاين غير سيدنا الله ينصرو"...

هل هذا هو "الإدراك"؟ هل هذا هو "الوعي" الذي يمكننا أن نراه من عليه من أجل النضال الثوري؟ كلا على الإطلاق! إن هذا الرفض الجماهيري للمشاركة في الانتخابات تعبير عن اليأس واللامبالاة والسلبية. وحتى إن عبر عن موقف سليم وصحي وصحيح من كل هؤلاء المرتزقة واللصوص والوصوليين وأحزابهم اليمينية و"اليسارية"، فإنه لا يصل إلى التشكيك في طبيعة المؤسسات نفسها ولا في الانتخابات البرجوازية في حد ذاتها ولا في الديمقراطية البرجوازية ككل. إنه موقف يمكن التعبير عنه بصيغة عكسية بالقول: لو لم يكن هؤلاء اللصوص و"الشلاهية" و"الكاذبة" لكانت شاركت، ولكن مع الأسف "ماكائش" لمن تعطي صوتك من بينهم.

هذا يعني أنه أماننا، نحن الماركسيون الاشتراكيون الثوريون، طريقاً طويلاً لنقطعه في مسيرة تقفيف أبناء طبقتنا وعموم الفقراء والكادحين لكي يتوصلوا إلى توسيع نظرتهم لكي يدركوا أن الأمر لا يتعلق فقط بالسمات الشخصية لهؤلاء المشاركين في الانتخابات، والذين هم بالفعل لصوص وكاذبون ووصوليون وفاسدون، بل بطبيعة الديمقراطية البرجوازية ككل والدولة البرجوازية في جوهرها، وأنه لتحقيق الديمقراطية الحقيقية، ديمقراطية الأغلبية، لا بد من النضال ضد الدولة البرجوازية وإسقاطها واستبدالها بدولة العمال والفلاحين والفقراء.

شك، أن البرلمانية في ألمانيا لما يول عهداً سياسياً، وأن الاشتراك في الانتخابات البرلمانية وفي النضال من على منبر البرلمان أمر لا بد منه لحزب البروليتاريا الثورية وكذلك بالضبط لأغراض تربية الفئات المتأخرة من طبقته هو، وبالضبط لأغراض إيقاظ وتنوير جماهير القرويين المبلدة والمظلومة والجاهلة».

«وما دمت عاجزين عن حل البرلمان البرجوازي وسائر أنواع المؤسسات الرجعية، أياً كانت، فلا بد لكم أن تعملوا في داخلها، بالضبط لأنه لا يزال هناك عمال ممن خدعهم القسس وتبلدوا في بيئة الأرياف النائية، وإلا فقد تصبحون مجرد مهذرين».

يعتبر الرفاق والرفيقات في النهج الديمقراطي أنفسهم ماركسيين لينينيين حقيقيين، ونحن لا نشكك في صدق هذا الشعور ولا في صدق نوابهم. إنهم يستشهدون في الكثير من الأحيان بماركس ولينين ويحاولون الاسترشاد بالنظرية الماركسية في تحليلهم للواقع، ويكيلون المديح لماركس ولينين، لكن حيناً لو أنهم، بخصوص مسألة الانتخابات، قرأوا بتمعن هذه الفقرة:

يقول لينين في مرض اليسارية:

«يسهب الشيوعيون "اليساريون" في الأقوال الطيبة بحقنا نحن البلاشفة. وبودي أحياناً أن أقول: حيناً لو قللتكم من كيل المديح لنا، وأكثرتم من التمعن في تكتيك البلاشفة ومن التعرف به! لقد اشتركنا نحن في انتخابات البرلمان البرجوازي الروسي - الجمعية التأسيسية - في سبتمبر - نوفمبر سنة 1917. فهل كان تكتيكنا صحيحاً أم لا؟ فإذا لم يكن صحيحاً، ينبغي أن يقولوا ذلك بوضوح وتبنيوه، فذلك أمر ضروري من أجل وضع تكتيك صحيح من قبل الشيوعية العالمية. وإذا كان صحيحاً، فينبغي أن تستنجدوا من ذلك عبراً معينة. بديهي أنه لا يمكن أبداً اعتبار الظروف في روسيا والظروف في أوروبا الغربية متساوية. ولكن فيما يتعلق بالمسألة الخاصة، مسألة ماذا يعني مفهوم أن "البرلمانية قد ولى عهداً سياسياً" لا بد من مراعاة تجربتنا مراعاة دقيقة، إذ أن مثل هذه المفاهيم تتحول بسهولة كبيرة جداً، في حال عدم مراعاة التجربة الملموسة، إلى عبارات جوفاء. أفلم يكن من حقنا، نحن البلاشفة الروس، في سبتمبر - نوفمبر سنة 1917، أكثر من أي من الشيوعيين الغربيين، أن نعتبر البرلمانية في روسيا قد ولى عهداً سياسياً؟ بالطبع كان ذلك من حقنا، لأن القضية ليست في كون البرلمانات البرجوازية موجودة من أم بعيد أو قريب، بل في مقدار استعداد الجماهير الغفيرة الكادحة (استعداداً فكرياً وسياسياً وعملياً) لقبول النظام السوفييتي وحل (أو السماح بحل) البرلمان البرجوازي الديمقراطي. أما أن الطبقة العاملة في المدن والجنود والفلاحين في روسيا في سبتمبر نوفمبر سنة 1917 كانوا يحكم بعض الظروف الخاصة مهينين بصورة ممتازة لقبول النظام السوفييتي وحل أكثر البرلمانات البرجوازية ديمقراطية، فهذا واقع لا جمل فيه مطلقاً وحقيقة تاريخية مقررة تماماً. ومع ذلك لم يقاطع البلاشفة الجمعية التأسيسية، بل اشتركوا في الانتخابات،

عنا وأيضاً في اضطرار الأحزاب الأخرى أن تدافع عن مواقفها في مواجهة هجومنا أمام الجماهير».

أما في حال تمكنهم من الفوز بمقعد داخل البرلمان أو المجالس فإنهم يستعملونه منبراً للدعاية الثورية والمساعدة في تنظيم النضالات خارجها في الشوارع وأماكن العمل، أي في الحقل الحقيقي للصراع الطبقي.

«كان ماركس يحسن القطيعة مع الفوضوية دونما إشفاق لعجزها عن الاستفادة حتى من "حظيرة" البرلمانية البرجوازية ولا سيما حينما يكون من البين عدم وجود وضع ثوري، ولكنه في الوقت نفسه قد أحسن كذلك انتقاد البرلمانية انتقاداً بروليتارياً ثورياً حقاً» (لينين: الدولة والثورة). الاستفادة من البرلمانية البرجوازية، خاصة عندما لا يكون هناك وجود لوضع ثوري، وفي نفس الوقت انتقاد البرلمانية انتقاداً بروليتارياً ثورياً حقاً وعدم امتلاك أية أو هام بخصوصها: هذا هو الموقف الماركسي السليم، الذي يعبر عن تصور جدلي خلاق.

يجب ألا تكون لدى الماركسيين أية أو هام حول إمكانية التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية من خلال الإصلاحات أو الانتخابات البرلمانية، ولا حول إمكانية استعمال المؤسسات النابعة عنها من أجل إحداث أي تغيير جدي لأنه «فقط مجالس العمال، وليس البرلمان، يمكن أن تكون الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهداف البروليتاريا» (لينين: "مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية"). لكن يجب عليهم أن يتمكنوا من جعل الجماهير، خاصة في ظل انعدام الحراك الثوري، تستوعب هذه الخلاصة بممارستها اليومية. لهذا يجب علينا ألا نتهاون في استغلال هذه الفرصة من أجل القيام بالدعاية لتصورنا وبرنامجنا وضرورة النضال من أجل الثورة الاشتراكية والدولة العمالية. عوض ترك الحقل فارغاً للقوى البرجوازية والإصلاحيين وغيرهم.

يقول لينين في مرض اليسارية:

«إن البرلمانية قد "ولت عهداً سياسياً"، طبعاً، بنظر الشيوعيين في ألمانيا، ولكن، القضية هي بالضبط في أن لا نعتبر ما ولى عهداً بالنسبة لنا، قد ولى عهداً كذلك بالنسبة للطبقة وبالنسبة للجماهير [...] عليكم ألا تهبطوا إلى مستوى الجماهير، إلى مستوى الفئات المتأخرة من الطبقة، هذا مما لا جدال فيه. عليكم أن تقضوا إليها بالحقيقة المرة، عليكم أن تسموا أو هامها الديمقراطية البرجوازية والبرلمانية أو هاماً. وعلينا مع ذلك أن نتابعوا على نحو سليم الحالة الحقيقية لوعي واستعداد الطبقة كلها بالذات (لا طليعتها الشيوعية وحسب)، الجماهير الكادحة جميعها بالذات (لا أفرادها المتقدمين وحدهم)».

ويضيف (في نفس المرجع):

«إذا كانت مجرد أقلية لا بأس بتعدادها، ناهيك عن "الملايين" و"الفيالق"، من العمال الصناعيين تسير في أثر القسس الكاثوليك، ومن العمال الزراعيين تتبع الملاكين العقاريين والكولاك (Grossbauern)، ينجم من هذا دون

عند الجمع بين أشكال النضال العلنية وغير العلنية والبرلمانية وغير البرلمانية، الامتناع عن الأشكال البرلمانية. بيد أنه يكون من أفحش الأخطاء تطبيق هذه الخبرة في ظروف أخرى وموقف آخر تطبيقاً أعمى وعن تقليد ودون تمحيص. مقاطعة "الدوما" من طرف البلاشفة سنة 1906 كانت غلطة غير خطيرة وقابلة للتصحيح بسهولة. أما المقاطعة في سنتي 1907 و1908 والسنوات التي تلتها فقد كانت خطأ فاحشاً من العسير إصلاحه، حيث، من جهة، لم يكن ممكناً توقع صعود سريع جداً لموجة ثورية وصيرورتها إلى انتفاضة، وحيث، من جهة أخرى، كانت ضرورة الجمع بين النشاط العلني وغير العلني، تنجم عن كامل الوضوح التاريخي، وضع الملكية البرجوازية الجاري تجديدها.

والآن، عندما نلقي نظرة إلى الوراء على الفترة التاريخية المنصرمة تماماً والتي تجلت تماماً صلتها بالفترات التالية لها، يغدو واضحاً جداً أن البلاشفة ما كانوا استطاعوا أن يحتفظوا (ناهيك عن أن يعززوا ويطوروا ويقووا) بالنواة الصلبة لحزب البروليتاريا الثوري في سنة 1908-1914، لو أنهم لم يذودوا في نضال حملي الوطيس عن إلزامية الجمع بين الأشكال العلنية وغير العلنية للنضال، مع إلزامية الاشتراك في البرلمان الرجعي للغيابة وفي جملة من المؤسسات الأخرى التي استتت لها قوانين رجعية (كصناديق التأمين وما إليها).

والآن ما هو البديل الذي يقدمه الرفاق في النهج الديمقراطي عند مقاطعتهم لهذه الانتخابات؟

إنه حسب النداء الذي صدر بالمناسبة «النضال إلى جانب الشعب وبناء وتطوير جمعيات الأحياء ومنظمات نقابية ومهنية وجمعيات ثقافية... كتنظيمات ذاتية مستقلة للجماهير». وحسب الإعلان الصادر عن اجتماع اللجنة للنهج الديمقراطي في دورة عادية يوم الأحد 26 يوليوز 2015 قال الرفاق إنهم يدعون «كافة القوى الديمقراطية والمدنية المناضلة إلى تأسيس جبهات/تنسيقيات محلية من أجل الحريات والحقوق الاجتماعية كما تدعو إلى تطوير حركة 20 فبراير كنواة لجبهة ميدانية ممكنة». وهو التكتيك الذي يصيبنا بالحيرة. إذ أن المشاركة في الانتخابات كتكتيك لا يفي ولا يلغي النضال الأساسي والرئيسي إلى جانب الشعب، بل يعتبر جزءاً منه. لذا لا مجال لوضع هذا في وجه ذلك، واعتباره بديلاً عنه. إن وضعهما في مقابل بعضهما البعض موقف خطأ. ما الذي يمنع من أن نقوم بالعلمين معاً؟

فالنضال إلى جانب الشعب بالطرق التقليدية للكفاح العمالي كالإضرابات والمظاهرات، الخ وتنظيم الجماهير بأشكال تنظيمية مختلفة، هو حقل اشتغالنا الرئيسي، إذ وكما قال لينين (مرض اليسارية) «إن "الحراك الجماهيري" - إضراب كبير على سبيل المثال - هو أكثر أهمية من النشاط البرلماني في جميع الأوقات، وليس فقط خلال ثورة أو حالة ثورية». لكنه لا يمنعنا من الاستفادة من المنابر البرجوازية لتعزيز ذلك النضال وإغناؤه.

ازدواجية السلطة صارت واقعا ملموسا، وكل مؤسسات الدولة القيصرية فائدة للشرعية ومعلقة بخيط رفيع في الهواء. في تلك اللحظة دعا لينين إلى مقاطعة انتخابات الدوما كخطوة من خطوات الإعداد للانتفاضة المسلحة.

في مثل هذه اللحظة تكون دعوة الجماهير إلى التخلي عن الشوارع والسير على الطريق البرلماني خطأ وجريمة لا تغتفر. وهذه الجريمة هي بالضبط ما اقترفه حزب العمال التونسي، بقيادة حمة الهامي، أثناء الثورة التونسية، عندما كانت الجماهير في الشوارع تبني أجهزة سلطتها في الأحياء والقرى وأماكن العمل، بينما كان هو يدعوها إلى الطريق البرلماني وانتظار الانتخابات والمشاركة فيها، مما مكن البرجوازية ودولتها من استعادة زمام المبادرة وتنظيم صفوفها واسترجاع السلطة من الشوارع إلى الغرف المغلقة.

لكن بمجرد ما استوعب البلاشفة أن الثورة قد بدأت تتراجع وأن الانتفاضة المسلحة أصبحت خارج جدول الأعمال غير لينين موقفه في غشت 1906، وأيد موقف المشاركة في الانتخابات، بل وصل به الأمر للتصويت، في مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي في 1907 مع المناشفة ضد البلاشفة!

وللتضح الصورة سنقتطف ما كتبه لينين نفسه عن تلك التكتيكات في كتابه "مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية":

«في سنة 1908 فصل البلاشفة "اليساريون" من حزبنا لعنادهم في الامتناع عن فهم ضرورة الاشتراك في "البرلمان" الرجعي للغيابة. وهؤلاء "اليساريون" - وفي عدادهم كان كثيرون من الثوريين البارعين الذين غدوا فيها بعد (ولا يزالون) أعضاء شرفاء في الحزب الشيوعي- كانوا يستندون بخاصة إلى تجربة المقاطعة الناجحة لانتخابات سنة 1905. فعندما أعلن القيصر في غشت سنة 1905 دعوة "البرلمان" الاستشاري أعلن البلاشفة مقاطعته - على النقيض من جميع الأحزاب المعارضة ومن المناشفة - وبالفعل ثورة أكتوبر سنة 1905 كنسته.

إن المقاطعة كانت آنذاك صحيحة لا لسبب أن عدم الاشتراك في البرلمانات الرجعية بوجه عام هو أمر صحيح، بل لصحة تشخيص الظروف الموضوعية التي كانت تؤدي إلى تحول الإضرابات الجماهيرية بسرعة إلى إضراب سياسي ثم إلى إضراب ثوري وبعد ذلك إلى انتفاضة. هذا وأن النضال كان يجري آنذاك حول ما إذا كانت دعوة أول مؤسسة تمثيلية تبقى في يد القيصر، أو أن يبذل الجهد لانتزاعها من يد السلطة القديمة. وطالما لم تكن وما كان ممكناً أن تكون هناك ثقة بتوفر ظروف موضوعية مماثلة، وكذلك بتطورها في هذا الاتجاه وهذه السرعة نفسيهما، فإن المقاطعة لم تعد أمراً صحيحاً.

قد أغنت المقاطعة البلشفية "للبرلمان" في سنة 1905 البروليتاريا الثورية بخبرة سياسية قيمة جداً، إذ بينت أنه من المفيد أحياناً بل ومن اللزوم،

يقوم الموقف الماركسي الثوري على أساس المشاركة في الانتخابات، هذا هو الأصل في ممارستهم، بينما موقف المقاطعة هو الاستثناء ولا يلجئون إليه إلا في حالة وجود وضع ثوري تكون فيه الجماهير في الشارع بصدد بناء أجهزة سلطتها والمواجهة مع الدولة البرجوازية. وفي هذا السياق يقول تروتسكي: «لا يمكن لحزب ثوري أن يدير ظهره للبرلمان إلا إذا كان قد حدد لنفسه مهمة إسقاط النظام القائم فوراً». فتصير المقاطعة آنذاك ضرورة وتصبح المشاركة في الانتخابات خيانة للثورة. في ظل الوضع الثوري وخلال الانتفاضة الثورية للطبقة العاملة وعندما لا تكون للجماهير أية أو هام حول الطريق البرلماني والانتخابات كوسيلة لحل مشاكلها، يصير من الخيانة الدعوة إلى مغادرة المتاريس وإلقاء السلاح واستبدال النضال الثوري بصناديق الاقتراع. لكن في مراحل الهدوء وعندما تكون للجماهير أو هام حول الطريق البرلماني تكون المشاركة هي التكتيك الصحيح.

للتعرف عن قرب على التكتيك الماركسي من الانتخابات ودواعي تلك المشاركة نجد من الضروري الاستشهاد بلينين: يقول لينين مرض اليسارية «إن التجربة الروسية أعطتنا مثلاً موقفاً صحيحاً لمقاطعة البلاشفة للبرلمان (سنة 1905) وآخر خطأً (سنة 1906)». قاطع البلاشفة الانتخابات سنة 1905 وهو الموقف الذي اعتبره لينين صحيحاً، كما قاطعوا سنة 1906، وهو الموقف الذي كان خاطئاً لكنه لم يكن خطأ قاتلاً حسب تعبير لينين، بينما شاركوا في انتخابات 1907. سيصرخ العصبوي والمنظر اليسراوي البرجوازي الصغير، الذي يبقى الجدول والعلم بالنسبة له كتاباً مغلقاً بعشرة أقفال: كيف يعقل هذا؟ موقفان، بل وثلاثة مواقف من برلمان واحد؟ قلبي الصغير لا يتحمل وعقلي الطاهر الحاسم الذي ينظر إلى الواقع بمنطق "إما هذا وإما ذلك" لا يقبل ولا يمكن أن يقبل بهذا التناقض». لكن جوهر اللينينية هي التطبيق الخلاق للجدل الماركسي في قراءة الواقع والحرص على دراسة الواقع دراسة ملموسة جدية ودقيقة. لهذا تمكن من قيادة الحزب في بحر متلاطم من الأحداث والتناقضات والمنعطفات الحادة، ليس بدون نضال حازم ضد العصبويين والانتهازيين والمتطرفين اليسراويين واليمينيين، نضال انتهى أحياناً حتى بالانشقاق.

قاطع البلاشفة الانتخابات ثم شاركوا فيها، هل قاطعوها لأن القمع كان متواصلاً والانتخابات لم تكن نزبية وما إلا ذلك من الاعتبارات التي تدفع النهج الآن للمقاطعة؟ وهل شاركوا فيها سنة 1907 لأن القمع لم يعد وصارت الانتخابات نزبية والبرلمان صار يمتلك صلاحيات حقيقية؟ كلا! لم يقاطع البلاشفة سنة 1905 الانتخابات بسبب الطبيعة الرجعية للبرلمان، كما لم يشاركوا فيها لأنه صار برلماناً تقديمياً.

سنة 1905 كانت الثورة في أوجها وتتقدم بخطى حثيثة، والجماهير في الشوارع تبني المجالس الشعبية (السوفييتات) أجهزة سلطتها،

الشعارات الداعية للمقاطعة والردشة مع بعض الأشخاص.

إن المقاطعة النشيطة من وجهة النظر الماركسية هي المزوجة بين الدعوة لمقاطعة الانتخابات وبين تحريض الجماهير لحسم السلطة السياسية والاستيلاء على مراكز القرار الاقتصادي والسياسي. لكن هذا النوع من المقاطعة مستحيل خارج شروطه الموضوعية (والذاتية كذلك طبعاً) أي خارج وجود وضع ثوري. يكون هذا التكتيك صحيحاً وضرورياً عندما يكون هناك وضع ثوري نشيط، عندما تكون الجماهير في الشوارع وأماكن العمل ثائرة ومصممة على أخذ مصيرها بين أيديها، وعندما تكون أمام ازدواجية السلطة. يكون هذا هو التكتيك الصحيح، عندما تكون الثورة أخذت في التطور إلى انتفاضة مسلحة. أما الخروج إلى الشوارع لتوزيع بيان المقاطعة على من هم في الغالب مقاطعون أصلاً، وليس بحاجة لمن يطلب منهم المقاطعة بل في حاجة إلى من يشرح لهم البديل الحقيقي وي طرح لهم برنامجاً ثورياً، فإنها ليست مقاطعة نشيطة بل تكتيكا ينم عن الكسل والرغبة في تلافى مجابهة الصعوبات.

ليست لدينا نحن رابطة العمل الشيوعي أية عقدة في أن نعترف بأننا ما نزال منظمة صغيرة كميًا، وغير قادرة على توجيه الأحداث ولا حتى المشاركة فيها من موقع مؤثر، لكن هذا لا يمنعنا من أن نتبنى تصورا واضحا لطبيعة المهام التي توجد أمامنا في المستقبل ونقف على أرضيتها الشباب الثوري الباحث عن بناء قيادة ثورية لنضالات طبقتنا وشعبنا من أجل تغيير المجتمع. كما لا يجعلنا نتغافل عن ضرورة نقد ما نراه أخطاء في ممارسات رفاقنا في بقية التيارات اليسارية خاصة في فدالية اليسار والنهج الديمقراطي من أجل تطوير التجربة الجماعية.

وفي الختام نقول كنا نود لو تمت الدعوة إلى جبهة موحدة بين أحزاب فدالية اليسار والنهج الديمقراطي وبقية التيارات اليسارية الجذرية لخوض الانتخابات الحالية وغيرها من المحطات على أساس برنامج اشتراكي ثوري، وباستعمال التكتيكات المناسبة لكي نشرح للجماهير الطبيعية الدكتاتورية للنظام القائم، وزيف شعارات الديمقراطية التي يختفي من ورائها، إضافة إلى فضح حدود وزيف الديمقراطية البرجوازية ومؤسساتها وضرورة النضال من أجل أن تصير السلطة للعمال. وتحريض الجماهير لكي تعمل على أخذ مصيرها بين أيديها عبر تشكيل مجالس شعبية منتخبة في الأحياء العمالية والمصانع والقرى والجامعات، يتم التنسيق بينها على الصعيد المحلي والجهوي والوطني، عبر ممثلين منتخبين ديمقراطياً، تنتفد قرار الجماهير بمصادرة أملاك معتصبي الملكية ووضعها تحت الرقابة الديمقراطية للعمال والفلاحين المنتجين الفعليين للثروة وتوجيهها لخدمة مصالح الأغلبية الساحقة في مغرب اشتراكي جزء من فدالية اشتراكية للمغرب الكبير وشمال إفريقيا والشرق الأوسط والعالم.

منظمة إلى الأمام التي يعتبر النهج نفسه استمرارية لها ويستمد منها جزءاً كبيراً من الشرعية والنفوذ. إن المحافظة على الوحدة الداخلية وتقويتها وتصليبها مسألة ضرورية بالنسبة للحزب لكنها تكون بالعمل الحريص والعنيد والمتواصل على تثقيف الأعضاء على قاعدة النظرية الماركسية وتحويلهم إلى كوادر ثورية قادرة على تحليل الواقع واقتراح التكتيكات المناسبة في الوقت المناسب. أما المحافظة على الوحدة بهذه الطريقة فليست سوى وصفة لتأجيل حدوث الأزمات والانشقاقات وليس تلافى حدوثها.

إن تعبئة المناضلين اليوم على أساس موقف أن الحزب يقاطع لأن الانتخابات غير نزيهة والمؤسسات صورية والقمع مستمر، يعني أنه على الحزب، لكي ينسجم مع نفسه، ألا يشارك في أية انتخابات مطلقاً، إلا عند إسقاط النظام وبناء دولة الديمقراطية العمالية.

يكفي أن نطرح المسألة على هذا الأساس الواضح لكي يتضح أنه موقف عبثي وخاطي بشكل كلي. أما إذا حاول الحزب تغيير التكتيك خارج ذلك الشرط المذكور فإنه سيكون هناك دائماً من سيقول: لا لا يمكننا أن نشارك في الانتخابات فهي غير نزيهة وصورية والقمع ما زال مستمراً، الخ. هذه انتهازية، تحريفية، ردة...». وفي جميع الحالات يجب ألا نجعل من خشية مواجهة الصعوبات سبباً في استنكافنا عن تبني المواقف والتكتيكات الصحيحة بخصوص الانتخابات وغيرها من التكتيكات. قال لينين:

«إن الصيانية في "نفي" الاشتراك في البرلمان هي أنهم يريدون على وجه الضبط، بهذه الطريقة "البسيطة"، و"الهينة"، والمزعوم أنها ثورية، أن "يلحوا" المهمة الصعبة، مهمة النضال ضد النفوذ البرجوازي الديمقراطي داخل حركة العمال. أما في الواقع، فإنهم يفرون فرعاً من ظلمهم ويغلقون أعينهم بقوة على المصاعب، ويتهربون منها بالكلمات فقط.

بخيل إليكم، أيها المقاطعون الأعزاء والمناوئون للبرلمان، أنكم "ثوريون رهيبيون"؛ أما في واقع الأمر، فقد ارتعدت فرائصكم أمام مصاعب غير ذات شأن نسيباً من مصاعب النضال ضد نفوذ البرجوازية داخل حركة العمال، في حين أن انتصاركم، وأعني إسقاط البرجوازية واستيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية، يوجد المصاعب هذه ذاتها بمقياس أكبر من ذلك وأوسع بكثير.

لقد ارتعدت فرائصكم كالأطفال أمام الصعوبة الصغيرة التي تواجهكم اليوم، ولم تفهموا أنه لا بد لكم إذا وبعد غد أن تكملوا تثقيفكم، أن تتعلموا كيفية التغلب على هذه المصاعب ذاتها ولكن في مقاييس أوسع بما لا يحد». (مرض اليسارية...)

كما صرح الرفاق بأنهم سوف لن يكتفوا بالمقاطعة بل سوف ينظمون "مقاطعة نشطة" للانتخابات. لذلك خرجوا إلى بعض الشوارع الرئيسية وأحياناً في بعض الأسواق الشعبية والأحياء الفقيرة لتوزيع بيان المقاطعة ورفع

فلنترض أن هناك تقليداً ما يقوم على السماح للأحزاب السياسية مرة كل بضعة سنوات باستعمال القنوات التلفزيونية العمومية للدعاية لمواقفها وبرامجها، تلك القنوات رجعية ومحتكرة من طرف الدولة وتستعمل طيلة السنة في نشر الفكر الرجعي وإضفاء الشرعية على نظام الاستبداد، الخ. وعندما تشارك فيها الأحزاب البرجوازية والإصلاحية تعمل كل جهدها على نشر الأكاذيب والوعود الخادعة وما إلى ذلك. هل يمكننا أن نقاطع المشاركة في تلك القنوات التلفزيونية، ونتخلى عن حقنا في استعمالها للدعاية لأفكارنا وفضح الأكاذيب، بحجة أن تلك القنوات رجعية والمشاركين فيها "سلاهيبة" ووصوليون الخ؟ أو بحجة أننا نناضل وسناضل، ننظم وسننظم؟

كلا بطبيعة الحال، سيكون مثل هذا الموقف خطأ جسيماً وطفولياً بل وجريمة. وما يسجل للرفاق في النهج الديمقراطي هو أنهم لم يسقطوا في هذا الخطأ عندما أتحت لهم فرصة الاستفادة من ذلك المنبر، إذ أنهم استغلوه للدفاع عن تصورهم (مشاركة الرفيق حميد أمين في برنامج عن طقوس البيعة وتقبيل يد الملك، على سبيل المثال). لكنهم يقعون في ذلك الخطأ عندما يتعلق الأمر بالانتخابات!

يقول لينين في مرض اليسارية: «لقد ثبت أن الاشتراك في البرلمان البرجوازي الديمقراطي، حتى ليضعه أسابيع قبل انتصار الجمهورية السوفييتية، وحتى بعد هذا الانتصار، لا يضر البروليتاريا الثورية، بل يسهل لها إمكانية أن تثبت للجماهير المتأخرة لماذا تستوجب هذه البرلمانات الحل، وهو يسهل النجاح في حلها، ويسهل "إزالة" البرلمانية البرجوازية "سياسياً"».

ويضيف: «لقد التبس الأمر تماماً على واضعي هذه الموضوعية وغابت عن بالهم تجربة سلسلة كاملة من الثورات إن لم نقل جميعها، التجربة التي تشهد بأنه من النافع على الخصوص في زمن الثورة الجمع بين العمل الجماهيري خارج البرلمان الرجعي وبين المعارضة المتعاطفة في داخل هذا البرلمان مع الثورة (والأفضل من ذلك: المؤيدة للثورة تأييداً مباشراً).

فلنكن واضحين وصرحاء، إن ما يدفع الرفاق في النهج الديمقراطي إلى مقاطعة الانتخابات خوفاً من الظهور بمظهر الحزب الصغير غير المؤثر وغير المعروف من طرف الجماهير. لكن ما لا يفهمه الرفاق هو أن الماركسيين عندما يشاركون في الانتخابات لا يشاركون فيها من أجل كسبها والفوز بأي عدد من المقاعد. لذلك فمسألة الهزيمة وعدم الحصول على أي مقعد لا تشكل بالنسبة إليهم أية مشكلة على الإطلاق، ما داموا قد قاموا خلال الحملة الانتخابية بمهمة تثقيف الجماهير بالشكل الصحيح.

وكذلك رغبتهم في المحافظة على الوحدة الداخلية أمام المتشبهين بتقليد المقاطعة الكسول اليسراوي المتطرف، خاصة وأن هؤلاء الأخيرين هم من يستندون إلى التقليد التاريخي



## جامعة التيار الماركسي الأممي لصيف 2015: عرض لقوة الأهمية الثورية

أكثر من 270 مناضل قدموا من 30 بلدا مختلفا، وشاركوا في جامعة التيار الماركسي الأممي الصيفية التي عقدت في بادونيشيا بإيطاليا في الأسبوع الأول من غشت، هذه الجامعة التي أبرزت شدة التيار وقوة الأفكار الثورية: مستوى سياسي مرتفع، مشاركة أعداد كبيرة من الشباب المتحمس وتطبيق ممتاز للنظرية الماركسية على الحركات الجماهيرية التي تتبلور عبر العالم.



كما شرح آلان وودز في مقدمته لنقاش المنظورات العالمية عبر مكبرات الصوت، فإننا نلج المرحلة الأكثر اضطرابا في تاريخ الرأسمالية، فلم يكن من قبل قط أزمة عميقة بهذا الشكل ولا أزمة دفعت إلى التدابير التقشفية الصارمة التي لم تفعل شيئا سوى مفاضة عدم المساواة، وعلى هذه الأرضية تتنامى الحركات الجماهيرية، في اليونان ضد الترويك، في الولايات المتحدة ضد العنصرية وبريطانيا ضد التقشف.

الجامعة استهلته بدقيقة صمت على شرف الريفين "كاميلو كاهيس من كندا وشيكو ليسا من البرازيل، هذان الرفيقان اللذان كرسا في حياتهما الكثير لبناء تنظيمنا، من خلال الاستمرار بعملهم، والنضال من أجل الاشتراكية، وبنفس تقانيمهم منحاهم أفضل تكريم، وكان أحد أهداف الجامعة تعليم الرفاق أفضل التقاليد والأفكار الماركسية التي ستدفعهم لمواصل النضال نحو السبيل الوحيد والممكن لمواجهة المعاناة والظلم الناجم عن الرأسمالية.

وكما سبق أن كتب لينين: "لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية" الشيء الذي تجلى بشكل مأساوي في الماضي في العديد من الثورات، والتي فشلت لعدم وجود قيادة ثورية قادرة على بلورة أفكار تقودها إلى النهاية. وحتى وقت قريب كرر هذا الدرس بقسوة في مصر وتونس والكثير من البلدان الأخرى في "الربيع العربي". إن الماركسيين واعون بحقيقة أن نظريتنا وأفكارنا وجب أنت تكون ثمرة تحليل الواقع والشروط المادية، وليس فرض أفكار وتجريدات مسيقة عن الواقع. ولكن في الوقت ذاته يمكن للأفكار الثورية أن تغير العالم انطلاقا من اللحظة التي ستملك فيها الجماهير هذه الأفكار. وهذا واحد من الأسباب التي تفسر تركيز تنظيمنا على النظرية بشكل خاص واحتواء الأفكار والمنهج الماركسي. وقد كرست فئة كبيرة من الجامعة نفسها لدراسة الأفكار الأساسية للماركسية - حول الفلسفة والاقتصاد والتاريخ - التي هي ضرورية في فهمنا للعالم وخطوة أساسية في سبيل تغييره.

### الاضطراب في الاشتراكية الديمقراطية:

نقاشات الأسبوع كانت على خلفية الوضع الغير مسبوق في السياسة البريطانية، وزخم الحملة المؤيدة لجريمي كوربين حوّل لموجة واسعة من الغضب ومعارضة التقشف في صفوف العمال والشباب.

خصص يوم كامل لتحليل الحركات السياسية الجديدة التي برزت في السنوات الأخيرة، وكذا مناقشة الآثار التي خلفتها هذه الحركات على الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والأحزاب

إن النقاش سطر على ضرورة التحليل الماركسي الحيوي والحاجة إلى تدخل الماركسيين في هذه الحركات الجماهيرية: دعم المطالب التقدمية والقتال إلى جانب هذه الحركات، ولكن أيضا من أجل تقديم الدعم النقدي والتسطير على ضيق أفق الإصلاحية في تحقيق تحسينات حقيقية لظروف عيش الجماهير.

### المسألة القومية والاضطراب السياسي الاسكتلندي:

كانت الأحداث الأخيرة في اسكتلندا مثالا آخر على انهيار أحد الأحزاب الجماهيرية، ف"معاقل" انتخاب حزب العمال تم تمريرها دفعة واحدة إلى الحزب الوطني الاسكتلندي (SNP). لقد حشد الاستفتاء حول الاستقلال ما يقرب جميع السكان الاسكتلنديين بشأن ما إذا كان ينبغي لاسكتلندا أن تصبح دولة مستقلة، ووضع في اتصال مع سياسة الشعب من جميع الأعمار ومن مختلف المرجعيات وتسليط الضوء على معارضة التقشف و(العداء للمقيمين الأجانب) الموجود في المجتمع البريطاني.

وقد تبلور هذا العداء في الحملة التي قام بها الحزب الوطني الاسكتلندي من أجل الاستقلال وفي الانتخابات العامة في الربيع الماضي، عندما فاز الحزب الوطني الاسكتلندي بـ 56 من أصل 59 مقعدا اسكتلنديا. المطالبة باستقلال اسكتلندا اجتاحت الميدان، إن من الضروري بالنسبة للماركسيين تحليل واستيعاب المسألة القومية الاسكتلندية، وقد ركزت ثلاث لجان على المسألة القومية - إحداها كانت تخص اسكتلندا - التي قدمتها راينثل غيبس ببراعة.

الجماهيرية التقليدية للطبقة العاملة. إن الأحداث الأخيرة شكلت صدمة لهاته الأحزاب (حزب باسوك باليونان والاشتراكي الموحد بإسبانيا) التي لم تتمكن من التعبير عن راديكالية العمال وأفسحت المجال لمنظمات جديدة من قبيل حزب بوديموس بإسبانيا وسيريزا باليونان.

لقد أصبح من الواضح أن ثقل الأحزاب التقليدية لم يعد مضمونا، إذ أظهرت أنها ليست فقط عاجزة عن القيام بإصلاحات تقدمية في ظل الرأسمالية بل تشارك بالإضافة إلى ذلك في تدابير التقشف الأكثر إجحافا، في ظل هذه الشروط كانت الحملات الراديكالية تدعو إلى وضع حد للتقشف وكذا تحسين شروط عيش الجماهير وكان نداءها مخصصا للعمال والشباب. إن دعمنا لأمثال بوديموس أو كوربين، أي أولئك الذين وضعوا برنامجا لإصلاحات ملموسة، يكون مرفوقا بتذكير مفاده أن هذه الإصلاحات لا يمكن أن تصير حيز التطبيق دون القطع مع الرأسمالية، وهو الشيء الذي تجلى بشكل مأساوي مع حكومة تسبيراس هذه السنة.

إنه من الجلي أن اختفاء بعض المنظمات الجماهيرية ليس بظاهرة معزولة، بل حدثت في سلسلة من البلدان: اليونان، إسبانيا، أو إيطاليا. إن الصراع الطبقي لم يؤدي بالضرورة إلى بلورة جناح يساري في هذه المنظمات، كما حدث في الماضي، إن راديكالية الجماهير السياسية مكنتها من إيجاد وسائل أخرى للتعبير، فإما حملة كما هو الحال مع كوربين أو تجمعات كما هو الحال مع بوديموس، إن ما هو مشترك بين هذه الأخيرة هو تمثيل الملايين من الناس الذين يطالبون بـ: بديل للتقشف الذي تنتجه الرأسمالية.

## كل الدعم لنضالات الطلبة الأطباء من أجل حقوقهم ومن أجل الحق في تطبيق عمومي مجاني وذو جودة



### أزمة قطاع الصحة بالمغرب

وعوض أن تتكبد الحكومة على حل مشاكل الطلبة الأطباء والاستجابة لمطالبهم المشروعة، لجأت إلى أساليب خسيصة من بينها تهديدهم بالطرده والافتراء عليهم وتعمل كل ما في مستطاعها لتشويه صورتهم في عيون الرأي العام، باتهامهم بالأنانية وانعدام "الروح الوطنية" وكونهم "يرفضون معالجة سكان المناطق النائية"، وما إلى ذلك من الأكاذيب.

تحاول الحكومة شيطنة الأطباء، وخاصة الطلبة الأطباء، وإظهارهم بمظهر المسؤولين عن تردّي أوضاع الصحة في المغرب ونشر الوهم بأنه بتطبيقها لمثل هذه القوانين سوف تقدم الحل المنشود لأزمة قطاع الصحة، الخ. لكن الواقع شيء آخر تماما.

في الوقت الذي لا يمكن فيه نفي مسؤولية عدد كبير من الأطباء في المشاكل التي يعانيها قطاع الصحة، فإن الأكيد هو أن أصل المشكل يوجد في طبيعة السياسة العامة التي تتهجها الطبقة السائدة ودولتها في هذا القطاع. إن الوضع الصحي بالمغرب مزر وذلك "بشهادة شاهد من أهلها": فقد كشف تقرير حول الصحة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صدر مؤخرا عن البنك العالمي عن التدهور الكبير للخدمات الصحية العلاجية في المغرب. أشار التقرير إلى أنه يوجد مركز صحي واحد لكل 42 ألف مواطن وأقل من سرير واحد لألف مغربي. كما كشف عن عجز مهول في الموارد البشرية، حيث يوجد طبيب واحد فقط لـ 1630 مواطن وممرض واحد فقط لكل 1109 شخص في القطاع العام.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للخدمات الطبية في المجالين الحضري والقرري فالأرقام صادمة، حيث لم يتعد عدد المستشفيات 142 مستشفى سنة 2012 والطاقة الاستيعابية للمستشفيات العمومية تصل إلى 28 ألف و350 سرير فقط. كما أن 45 في المائة من الأطر الطبية تتركز في جهتي الرباط والدار البيضاء فقط، وما يزيد عن ربع سكان القرى يتعدون على الأقل عشرة كيلومترات عن أول مركز صحي.

نتيجة قلة فرص الشغل، إذ إن الخدمة الإجبارية ستوفر للدولة 4500 طبيب خريج يعملون لفترة محدودة كل سنتين، وبالتالي لن تكون هناك حاجة لتوظيف أطباء جدد. وستمس البطالة أكثر أبناء الفقراء الذين ليس بمقدورهم فتح عيادات خاصة».

وأضاف فرج لـ **CNN بالعربية**: «نحتاج كذلك على ضالة المنحة المقدمة للطلبة الأطباء، إذ لا تتجاوز 110 درهم شهريا (11 دولارًا)، ممّا يمثل إهانة لنا، خاصة وأن ممارسة نشاط بسيط قد يوفر لنا مبلغ أكثر منه في اليوم الواحد، ومن ذلك غسل السيارات وبيع الجرائد».

جاء رد فعل الحكومة على هذه الاحتجاج، الذي ابتدعه الطلبة الأطباء والمتمثل في بيع المناديل الورقية وغسل واجهات سيارات المارة، الخ، عبر جيوشها الإلكترونية التي شنت هجوما خبيثا إذ قالت بعض المواقع "إن هؤلاء الطلبة يسيؤون إلى مهن التجارة والعمل في الشارع ويحتقرون أصحابها كما لو أنها مخصصة لمن لا كرامة لهم". وهو ما يفضح نفاق تلك الأبقار المأجورة ورغبتها في تهيج بعض شرائح الشعب ضد بعضها الآخر، وتبنيها لنفس منطق وزير الصحة الذي هاجم الطلبة في تصريح لموقع **"لكم"** يتهمهم فيه «استهزاءً بأصحاب هذه المهن الصغيرة واحتقار لأصحابها، وأنهم يبحثون من وراء ذلك، ومن وراء تبرّعهم بالدم، إلى التقاط الصور، كما أنه لم يسبق لهم أن تبرّعوا بالدم عندما فتحت الوزارة الباب لذلك».

وهو ما فطن إليه الطلبة الأطباء وفي هذا السياق يقول فرج: «نحن لا ننتقص من هذه المهن، بل العكس، نحترم مزاوليها ونقدرهم، لأنهم أبوا إلا أن يعملوا ليعيشوا بكرامة دون أن يتسولوا من أحد. لذلك سنلجأ إلى هذه المهن كي نحافظ على كرامتنا إن تم تمرير المشروع».

و يؤكد المحتجون من الطلبة الأطباء أن هذا المشروع ليس إلا القشة التي كسرت ظهر البعير، فمشاكلهم ومعاناتهم بالجملة واحتجاجاتهم هذه تأتي ضمن ملف مطلبي كامل.

### الاحتجاج الطلابي

ينظم طلبة الطب في المغرب، منذ فاتح شتتير الجاري، إضرابا عن الدراسة (مقاطعة للدخول الجامعي) حقق نسبة مشاركة هائلة بلغت 100 % في فاس والدار البيضاء ومراكش وأزيد من 70% في الرباط! ويوم الأربعاء 17 شتتير 2015، نظموا مسيرة احتجاجية بالرباط، دعت إليها "التنسيقية الوطنية لطلبة الطب المغرب"، ولجنة "الأطباء الداخليين والمقيمين"، شارك فيها آلاف طلبة الطب من كل كليات الطب والصيدلة المغربية، وهي المسيرة التي انطلقت من مقر وزارة الصحة وصولا إلى مقر البرلمان.

وتأتي هذه الخطوة التصعيدية استمرارا للمعركة الاحتجاجية التي يخوضها الطلبة الأطباء منذ زهاء أربعة أشهر احتجاجا على القرارات التي اتخذتها وزارة الصحة، في شخص وزير الصحة الحسين الوردي، والتي يمكن إجمالها في فرض العمل الإجباري على خريجي الطب الجدد لمدة سنتين دون الحق في الإدماج في سلك الوظيفة العمومية، وهو ما أثار غضب طلبة الطب في المغرب، الذين دعوا إلى التعبئة من أجل التصدي لهذا القانون.

يهدف هذا القانون إلى إلزام كل متخرّج من كليات الطب العمومية على العمل لسنتين في المناطق النائية من المغرب، بالشروط المادية والقانونية التي يضمنها القانون للأطباء العاملين في المناطق الحضرية، دون أن يضمن لهم ذلك عملاً دائماً في القطاع العام بعد انتهاء فترة "الخدمة الإجبارية"، حيث سيكون لزاماً عليهم تجريب حظوظهم في المباريات التي قد تعلن عنها الوزارة.

وقبيل هذه المسيرة كان عشرات من طلبة الطب في عدد من كليات الطب المغربية قد احتجوا أمام كلية الطب والصيدلة بالعاصمة الاقتصادية الدار البيضاء، يوم الجمعة 11 شتتير، عبر بيع المناديل الورقية والصحف وقنينات الماء وغسل السيارات، وهم يلبسون الزرّات البيضاء الخاصة بالعمل في المستشفيات، وذلك احتجاجاً على مشروع "الخدمة الإجبارية" الذي تقدمت به وزارة الصحة.

الطلبة الأطباء، الذين قاطعوا الدخول الجامعي ليوم الجمعة 11 شتتير، أكدوا في تصريحات إعلامية أن الهدف من هذا الشكل الاحتجاجي هو تبيان مستقبل الطبيب في المغرب، خاصة مع قلة مباريات التشغيل، ومع ضعف منظومة الأجور للأطباء المتخرجين حديثاً، ممّا يجعل من مهن بيع الصحف والمناديل، أكثر حفظاً لكرامتهم من مهنة الطب التي درسوا لأجلها ثماني سنوات على الأقل بعد الحصول على شهادة البكالوريا. وقد عبر الطبيب جواد فرج المتخرج حديثاً بقوله:

«بيع المناديل هو مصيرنا إذا قررت وزارة الصحة تمرير المشروع، فسنعانى من البطالة

ضدهم وضد آبائهم من هجمات متتالية (غلاء الأسعار، انسداد الأفق، الخ)، لكنها في الوقت نفسه دليل على حجم السخط المتراكم في المجتمع ككل.

إن الشباب في المجتمع، كما قال تروتسكي، مثلهم مثل الأوراق بالنسبة للشجرة، بينما الطبقة العاملة الصناعية هي جذعها، ولأنهم كذلك فإنهم يكونون دائما أول من ينحرون عندما تبدأ الرياح في الهبوب، لكن هبوب الرياح ذاك مؤشر عن قدوم العاصفة التي ستهدئ الأغصان ثم الجذع نفسه بالتأكيد. لذلك علينا أن ننظر إلى هذا التحرك باعتباره استباقا للنضالات المستقبلية والنهوض الهائل الذي سيعرفه الصراع الطبقي في المغرب في الفترة المقبلة.

### مقترحاتنا

إننا إذ نعبر عن تأييدنا المبدئي واللامشروط لنضالات رفاقنا الطلبة الأطباء والأطباء المقيمين والداخليين، واستعدادنا لمساندتهم في معركتهم بكل ما في مستطاعنا، نقدم لهم بعض المقترحات التي لا ندعي أنها كاملة أو وصفاً سحرية، بل مجرد مرشد عمل نقترحه عليكم من أجل المساعدة ما أمكن في إنجاح معركتكم، التي هي في الآن نفسه معركة كل الشعب المغربي ضد الطبقة السائدة وممثليها السياسيين في الحكومة والدولة.

نقترح عليكم، أيها الطلبة الأطباء، أن تحرصوا على مواصلة حملتكم الدعائية المضادة لفضح أكاذيب الحكومة ومناوراتها الخيسية، وإفشال محاولاتها عزلكم وتأييب الرأي العام ضدكم، وتوضحو للمواطنين أن نضالكم يسير في اتجاه الدفاع عن قطاع الصحة العمومية وجودة الخدمات في المستشفيات العمومية. وأن تحرصوا على ربط مطالبكم بمطالب كل العاملين في قطاع الصحة من أجل تحسين ظروف العمل والعيش. وربط مطالبكم بمطالب الشعب المغربي في صحة جيدة ومستشفيات عمومية مجهزة وذات جودة. إن وحدتنا هي من يصنع قوتنا.

من أجل الانتصار في انتزاع الحقوق لا بد من تنظيم قوي، لذا يتوجب الحفاظ على التنظيم الراع الذي تمكنكم من بناءه، وتطويره بجعله أكثر ديمقراطية وأوسع تمثيلية، بحيث يصير الممثلون منتخبين في الجموعات العامة، ويصير لكل منخرط ومنخرطة في النضال الحق في التعبير والمشاركة في التقرير والتسيير بكل حرية.

أيها الأطباء الطلاب لقد اتضح لكم بدون شك أن الحكومة لا تهتم بنضالاتكم، وتصم أذنانها عن مطالبكم. وعود أن تستجيب لكم وتتكب على حل مشاكلكم ها هي تهددكم بالطرده وتبذل كل ما في وسعها لضرب وحدتكم وتشويه صورتكم. وسرعان ما سوف تلجأ إلى القمع إذا ما فشلت المناورات. لذا فإن معركتكم هي في نفس الوقت معركة من أجل الديمقراطية والحرية. يخونكم ويريد هزيمتكم من يصحكم بعزل معركتكم عن المعركة العامة التي تخوضها الطبقة العاملة

إن الرأسماليين وكبار المسؤولين بالمغرب يتعاجون في مستشفيات أوروبا وأمريكا، وهذا هو المهم بالنسبة إليهم، أما المواطن العادي فما عليه إلا أن يموت بصمت في المستشفيات العمومية التي تفقر لكل شيء، أو أن يجعل من نفسه فريسة لرأسمالي القطاع الخاص الجشعين.

إن قطاع الصحة الذي يعتبر حيويًا وأساسيا من وجهة نظر المواطنين ليس من وجهة نظر الرأسماليين الحاكمين سوى بقرة حلب وقطاع استثماري آخر يمكنهم أن يحققوا فيه أرباح هائلة. وفي الوقت الذي يسحقون فيه الطبيب المتخرج ويدمرون القطاع العام، يقومون هم ببناء المصحات الخاصة ويعقدون الصفقات المربحة ويعملون على إنعاش القطاع الخاص سواء فيما يتعلق بالطب (المصحات وكليات الطب الخاصة) أو التمريض (معاهد الممرضين الخاصة) ويرشون هيئة الأطباء لتلتزم الصمت، وليس أدل على ذلك من اقتناء مجموعة "سهام" لصاحبها حفيظ العلمي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الرقمية في حكومة بن كيران الحالية، مصحة بالدار البيضاء، وهي العملية الثانية بعد شراء مصحة أخرى من طرف نفس المجموعة. وهذا على سبيل المثال فقط لا الحصر.

وعليه فإن السبب الجوهري في أزمة الصحة هو سياسة الطبقة الرأسمالية التي تنظر إلى قطاع الصحة والتعليم ومختلف الخدمات الاجتماعية الأخرى باعتبارها مجالات للاستثمار والربح. أما كل الاعتبارات الأخرى فليست من وجهة نظرها سوى كلام فارغ. وليس السبب هو الأطباء المشتغلين في القطاع، وليس طبعا طلاب الطب الذين يناضلون من أجل مطالبهم المشروعة والعدالة والتي على رأسها حقهم في الإدماج في القطاع العام والتعويضات العادلة على اشتغالهم في المناطق النائية وتوفير وسائل العمل وظروف الاشتغال الملائمة.

لذا يجب على الطبقة العاملة وعموم الفقراء والمناضلين النقابيين واليساريين والشباب أن ينفقوا إلى جانب هذه المعركة العادلة ويساندوا الطلبة الأطباء في نضالهم حتى تحقيق مطالبهم.

### دلالات المعركة

إن كفاحية المعركة وطول نفسها دليل على ارتفاع وعي المشاركين فيها وإيمانهم بمشروعية مطالبهم. نعم إنها معركة من أجل مطالب قطاعية تهم الحق في التوظيف والحق في العمل في ظروف جيدة وما إلى ذلك، لكن الأکید في نفس الوقت هو أن للمعركة دلالات تتجاوز المطالب القطاعية لشريحة من الشباب.

إنها دليل على السخط المتراكم في المجتمع ضد سياسات الطبقة السائدة، والتي تعمل على تصريف الأزمة التي تعيشها على كاهل الجماهير الشعبية مما يزيد في تفجير حتى أبناء الطبقة المتوسطة، ويسد الأفق أمامها.

إن هذا المعركة تبين حجم السخط المتراكم بين صفوف الطلبة الأطباء من كل ما يمارس

وأكد ارتفاع أسعار الأدوية والذي يفوق في بعض الأحيان معدلات الأسعار الدولية بـ 47 مرة. وقال إن ما يقارب 70 في المائة من النفقات الصحية في الصيدليات هي لشراء الأدوية، وفي غالب الأحيان دون وصفات طبية، بسبب ضعف القدرة الشرائية، دون نسيان أن فنة كبيرة تضطر للاقتراض من أجل متابعة العلاج.

والخطير هو ما سبق أن كشفه تقرير صادر عن منظمة "اليونيسيف"، نشرت [موجزا عنه جريدة المساء](#) (عدد 5-6 شتبر 2015)، والذي أكد أن أزيد من 20 ألف طفل مغربي تقل أعمارهم عن 5 سنوات لقوا حتفهم بسبب أمراض الفقر خلال سنة فقط. أعيدوا قراءة الرقم: لقد مات 20.000 طفل تقل أعمارهم عن خمسة سنوات في أقل من سنة، أي أزيد من 55 طفلا كل يوم، أي حوالي ثلاثة أطفال مغاربة كل ساعة وعلى مدار الساعة.

ذكرت نفس الصحيفة بأن العديد من الأمراض حصدت أرواح الأطفال المغاربة، ما بين أول يوم ولادة وأقل من شهرين، حيث توفي 3 في المائة منهم بسبب الالتهاب الرئوي، في حين توفي أثناء الولادة 22 في المائة. وأدى كل من تعفن الدم وتعقيدات الولادة إلى وفاة 11 في المائة و10 في المائة، على التوالي، من الأطفال أقل من خمس سنوات، أما بالنسبة للأطفال ما بين شهر واحد و5 سنوات، فقد توفي بسبب الالتهاب الرئوي 8 في المائة، كما قتلت المينانجيت 1 في المائة، والإسهال 4 في المائة، وتشكل نسبة وفيات الأطفال بسبب مسببات أخرى ما نسبته 17 في المائة.

وأكد التقرير أن المغرب احتل، بذلك، المركز 73 عالميا، فيما يخص انخفاض وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات بنسبة بلغت 28 من بين كل 1000 ولادة.

هذه حرب أهلية غير معلنة تشنها الطبقة السائدة، من جانب واحد، على الشعب المغربي وأبنائه، إنها تصفية عرقية غير معلنة، وجريمة خطيرة ضد فئات أكيادنا بسبب السياسة الإجرامية الوحشية التي تنهجها الطبقة السائدة في قطاع الصحة.

إن صحة المواطنين الفقراء بالمغرب ليست على الإطلاق من أولويات الطبقة السائدة، التي تريد أن تخصصها نهائيا كما عبر عن ذلك رئيس الحكومة بن كيران صراحة، عندما قال خلال خطاب ألقاه في احتفال بنك التنمية الإفريقي بمرور نصف قرن على تأسيسه: «حان الوقت لكي ترفع الدولة يدها عن مجموعة من القطاعات الخدمائية، مثل الصحة والتعليم، فلا يجب أن تشرف على كل شيء، بل ينبغي أن يقتصر دورها على منح يد العون للقطاع الخاص الراغب في الإشراف على هذه الخدمات.»

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية المخصصة لقطاع الصحة من الميزانية العامة للدولة لا تتعدى 05 في المائة، بينما تمثل مساهمة الأسر في تغطية النفقات الصحية نسبة 54٪.

## تتمة: جامعة التيار الماركسي الأممي لصيف 2015

عملهم بجانب الطلبة والشباب من مختلف أنحاء العالم، ولقد أوضح الرفاق البرازيليون كيف أنهم شكلوا لجان من الطلاب احتجاجاً على الظروف الكارثية للدراسة رابطين النضال من أجل مرافق تعليمية أفضل بضرورة إسقاط الرأسمالية. وبنفس الطريقة قدم الرفاق الإيطاليون جهودهم، في إطار الانتخابات الجامعية، للربط ما بين المطالب الفورية والنضال من أجل الاشتراكية والاقتصاد المخطط.

كما قام الرفاق البريطانيون بعمل خاص في الجامعات بإنشاء مجموعات نقاش وكذا تعليم الطلاب الأفكار الماركسية، الشيء الذي نحن في طور إنجازه بفرنسا، هناك اهتمام كبير بالنسبة للشوار لمقارنة أساليب عملنا النضالي وكيفية تطبيق التكتيكات في سياقات مختلفة. إن النظرية حيوية، غير أنها يجب أن تظل مرشداً للعمل، فعلى الرفاق استعمال فهمهم المكتسب في هذه النقاشات وتصويبه نحو الحركة العمالية وحركات الشباب الجماهيرية.

### المهام التي نتظرنا:

انتهت الجامعة بتقرير تنظيمي قدمه خورخي مارتين، الذي قدم بالتفصيل تقدم ونمو فروع التيار الماركسي الأممي، وكان الاستماع إلى حديث الرفاق بنزويلا وسويسرا وباكستان حول أنشطتهم مشجعاً بشكل خاص، والذي أبرز أن البحث عن تفسيرات للأزمة والبدائل عن البؤس الذي تنتجه هو ظاهرة علمية.

ختم آلان وودز الجامعة بخطاب حماسي، شجع فيه أعضاء التيار الماركسي الأممي بالمضي قدماً في بناء القوى الماركسية، ورفع راية التيار الماركسي الأممي - راية الاشتراكية الحقيقية - حتى نتمكن من بناء منظمة قوية قادرة على لعب دورها، ووقف الرعب الرأسمالي اللامتناهي وإقامة مجتمع يتيح للجميع العيش بكرامة خال من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

لم توجد لحظة في التاريخ للدفاع عن أفكار ماركس وإنجلز ولينين وتروتسكي أهم من هذه، إنه الوقت لكي نتعلم وننشر المنهج الأفضل - والوحيد الناجع حقاً - لمحاربة الظلم والاستغلال، فهناك بديل لهذا النظام الفاسد، ولكن علينا التنظيم والكفاح من أجل ذلك !!!

ناتاشا سوريل  
غشت 2015

### أزمة الشرق الأوسط: الأسباب والحلول.

واحدة من أهم نقاشات الأسبوع قدمها حميد علي زاده وتناول فيها وضعية الشرق الأوسط. وقد عرض مشاكل المنطقة القديمة منها والحديثة بما في ذلك دور الامبريالية في تطوير تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والجماعات الأصولية الإسلامية الأخرى.

ووضح حميد الوضع في المنطقة، مشيراً إلى أن الغالبية العظمى من السكان هم من الشباب الذي يواجه المستوى المرتفع من البطالة وغياب آفاق للمستقبل. أجهضت الكثير من الثورات إبان الربيع العربي، قمع الحراك الجماهيري المصري والتونسي والليبي أثبت أن الجماهير قادرة على فرض التغيير إذا ما رغبت في ذلك. غير أن هذه الثورات ظلت غير مكتملة لعدم وجود قيادة ثورية تقود العمال نحو السلطة - مما سمح للثورة المضادة باستجماع قواها.

إن عدم استقرار المنطقة بالارتباط مع تنامي قوة ونفوذ إيران، حد من قدرة التصرف بشكل متزايد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وعدة دول أخرى في المنطقة. والمملكة العربية السعودية هي مثال ممتاز على ذلك: بحيث يعتمد اقتصادها على النفط الذي ضعف بسبب المنافسة الأميركية، الشيء الذي لم يقوض علاقاتها مع الولايات المتحدة بل أبقدها مكانتها باعتبارها قوة إقليمية مهيمنة. صارت الولايات المتحدة و"القوى العظمى" الأخرى غير قادر على التصرف بنفسها، فهم الآن يعتمدون على إيران لضمان الاستقرار في المنطقة. وهي مشكلة كبيرة بالنسبة لواشنطن لأنها تضع علاقاتها في الشرق الأوسط على المحك، بما في ذلك إسرائيل.

لقد أبرز النقاش الحاجة إلى قيادة ثورية في الشرق الأوسط، فغيابها حتى الآن يؤدي إلى الإحباط وتباطؤ الحركة الثورية وبقاء الأنظمة المنبوذة، الطبقات الحاكمة في ذهول فلقد أغرقوا المنطقة في الهمجية من أجل الحفاظ على سلطتها، غير أن استمرار الأزمة لن يؤدي إلا إلى إحياء الصراع الطبقي من جديد.

### الطلبة والشيوعية:

بعد يوم طويل من النقاش، الرفاق الطلبة بالبرازيل وإيطاليا وبريطانيا اجتمعوا لتبادل

المغربية وعموم الشعب المغربي الكادح ضد نظام القهر والاستغلال والديكتاتورية. فاعملوا على تطوير وعيكم بالسياسة العامة التي تقف وراء الهجوم عليكم وابتحثوا عن البديل الجذري لهذه المشاكل.

بصمودكم وكفاحيتكم أنتم قادرون على فرض مطالبكم، أو بعضها على الأقل، لكن التوصل إلى حل جذري لأزمة قطاع الصحة في المغرب وتحقيق تحسين فعلي وحقيقي ودائم لشروط عيشكم وعملكم، بما يمكنكم من تقديم خدمة ذات جودة للمجتمع، تفتقر بالضرورة نضالاً جذرياً على قاعد برنامج واضح ينطلق من المطالب المباشرة ويجيب عنها لكنه لا يغفل الإجابة عن المشاكل العميقة. وفي هذا السياق نقترح عليكم برنامجنا، نحن الماركسيون، حيث قلنا ما يلي:

«يعتبر قطاع الصحة من بين أكثر القطاعات التي تتجلى فيها الطبيعة الاستغلالية والإجرامية للطبقة السائدة ودرجة استهترها بحياة الكادحين، حيث عملت على تدميره بشكل ممنهج وحرمان الكادحين من أكثر الحقوق بديهية: حق العلاج. وفي سياق الإجهاد على الصحة العمومية والحق في العلاج المجاني أسمته الحكومة مؤخرًا المساعدة الطبية "راميد"، الذي يربط حق العلاج بالحصول على بطاقة تسلمها السلطات الفاسدة. نحن في رابطة العمل الشيوعي نناضل من أجل:

- الرفع فوراً من ميزانية الصحة إلى ما لا يقل عن 20% من الناتج الداخلي الخام ووضع مخطط استعجالي لتوفير بنية تحتية من المستشفيات والمستوصفات... كافية للاستجابة لحاجيات جميع المواطنين في المدن والقرى والمداسر، مجاناً وبجودة عالية وتحت الرقابة العمالية.
- ضمان الحق في العلاج المجاني ذو الجودة لكل الشغيلة والعاطلين بدون قيد أو شرط.
- فتح معاهد وجامعات للطب جديدة لتكوين الأطباء والمرضين. تحسين شروط عيش وعمل العمال والمرضين والأطباء والرفع من عددهم.
- تشجيع البحث العلمي في مجال الطب.
- إطلاق مشروع يرمي لتزويد الوحدات الصحية بكافة مستلزماتها
- نناضل من أجل أن تصير وزارة الصحة منتخبة ديمقراطياً من بين الأطباء والمرضين ومجالس العمال والنقابات، في إطار حكومة العمال والفلاحين.»

فإذا كنتم تتفقون معنا ضمو أيديكم إلى أيدينا وقبضاتكم إلى قبضاتنا وانخرطوا معنا في النضال من أجل هذه المطالب، من أجل مغرب المساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، مغرب الاشتراكية.

النصر لنضال الطلبة الأطباء

لا لخصوصية قطاع الصحة

نعم لتأمين قطاع الصحة تحت الرقابة العمالية

## جريدة الشيوعي

تصدرها رابطة العمل الشيوعي

الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي

زوروا مواقعنا الإلكترونية:

[HTTP://WWW.MARXIST.COM](http://www.marxist.com)

[HTTP://WWW.MARXY.COM](http://www.marxy.com)

[HTTP://WWW.ATTAWAJOHALKAIDI.COM](http://www.attawajohalkaidi.com)